" كان "

" بين التّمام والنّقصان في القِراءات المُتواترة

دراسةٌ في التركيب والدّلالة

إعداد:

د. أحمَد عبْدالموجُود عطيّة سُليمان مُعوّض

" كان" بين التّمام والنّقصان في القِراءات المُتواترة
دراسةٌ في التركيب والدّلالة

أحمَــد عبْدالموجُود عطيّة سُليمان مُعوّض

الملخص :

تهدف الدراسة إلى بناء أُفق متكامل في التركيب النحويّ ومآلاته الإعرابيّة، وفي الدلالة وأبعادها التأويليّة عند تعدّد القراءات المتواترة خروجا من ضيق الخلاف والاختلاف والتصنيف والوصف بما لا يليق إلى سعة العربيّة عندما يعبّر بها القرآن عن شؤون حياة المسلمين؛ ذلك أنَّ القراءات المتواترة آفاق من التعالق المطلق بين تخريج الكلمة في الإعراب، وتحديد مرادها في الدلالة، ويصبح هذا التعالُق مطلبًا علميًّا يحتاج إلى دراسات تدخل عالمه من أبواب مختلفة، اخترتُ منها في هذه الدراسة باب "كان" بين التمام والنقصان.

وقد اصطفى البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي في دراسة المواضع التي تنوعت فيها استعمالات (كان) تماما ونقصانا في القراءات المتواترة؛ فتوصل إلى أن الاحتمالات الإعرابية منهج حاضر في القراءات المروية رفعا عن بعض القراء ونصبا عن غيرهم، وقد انعكس أثره في المعنى والتركيب، وقد أمكن الجمع نحويا ودلاليا بين القراءتين على منهج التكامل في التأويل الدلالي اعتصاما بإجازة العربية الوجهين، وإظهارا لجمالية التعبير في القرآن الكريم. ويوصي البحث بمواصلة تطبيق نظرية الاحتمالات الإعرابية وكشف تأويلاتها الدلالية في تجليات قرآنية أخرى، كدراسة التراكيب التي تحتمل (كان) فيها التمام والنقصان والزيادة.

الكلمات المفتاحية: كان، تامة، ناقصة، القراءات المتواترة، التركيب، الدلالة.

"Was" between the completeness and the decrease in frequent readings. Study in composition and significance

Ahmed Abdel-Maqdis Attia Suleiman Mouawad

Abstract:

This study aims to establishing an integrated frame for the syntax structure and the subsequent parsing as well as its interpretative semantics and dimensions when there are more than one consecutively-transmitted mode of recitation, with the aim of getting rid of the narrowness of difference, disagreement, classification and description of what is not suitable to the spacious area of the Arabic language when used by the Quran in expressing Muslims' life affairs. That is because the consecutively-transmitted modes of recitation are but horizons of absolute correlation in terms of the word parsing and defining its connotation. This correlation becomes a scholarly requirement that needs to be carefully examined. For this, I chose the topic of "*Kāna Bayna Al-Tamām Wa Al-Nuqṣān*" (i.e. *Kāna between perfection and imperfection)* to be the theme of this study.

The researcher has adopted the descriptive, inductive, analytical approach in studying the topics where *Kāna* is used as a perfect/imperfect particle in the consecutively-transmitted modes of recitation. As such, he reached the conclusion that parsing possibilities are already present in the transmitted modes of recitation, to the extent that its effect has been reflected in meaning and structure. Besides, as far as parsing and semantics are concerned, it was possible to gather between these two modes of recitation in line with the integration approach applicable in the semantic interpretation relying on the fact that the

Arabic language accepts both the two aspects and to show the beautiful aspects of the Noble Quran. The research thus recommends continuity of applying the parsing possibilities theory and unveiling its semantic interpretations in other verses of the Quran.

Keywords: *Kāna,* perfect, imperfect, consecutively-transmitted modes of recitation, structure, semantics

تقديم

الحمد لله الذي شرف العربيةَ بالقرآن، والصلاة والسلام على أفصح ولد عدنان، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه، واستن بسنته أما بعد

فتنطلق هذه الدراسة من تنوع الاحتمالات الإعرابية لألفاظ القرآن الموحَى بها ضمن صورة مركبة من جملة (كان) التي قد تحتمل–وفق كل وجه إعرابي– التمام أو النقصان ، مع بيان أثر هذا التنوع الإعرابي في المعنى؛ جمعا بين القراءتين على منهج التكامل في التأويل الدلاليّ واعتصامًا بإجازة العربيّة الوجهين الإعرابيين في السياق القِرائي الواحد.

وقد استقى البحثُ مادته من القراءات المتواترة التي تُمثل الفصحى أصدقَ تمثيل، كما تُعدّ من أوثق مأثورات تراثنا الزاخر وأغناها بالشواهد اللغوية الصالحة للدراسات التطبيقية؛ كما أن منهجَها من أصح مناهج النقل اللغوي.

وتهدفُ الدراسة إلى بناء أُفق متكامل في التركيب النحويّ ومآلاته الإعرابيّة، وفي الدلالة وأبعادها التأويليّة عند تعدّد القراءات المتواترة خروجا من ضيق الخلاف والاختلاف والتصنيف والوصف بما لا يليق إلى سعة العربيّة عندما يعبّر بها القرآن الكريم عن شأن من شؤون حياة المسلمين؛ ذلك أنَّ القراءات المتواترة آفاق من التعالق المطلق بين تخريج الكلمة في الإعراب، وتحديد مرادها في الدلالة، ويصبح هذا التعالُق مطلبًا علميًّا يحتاج إلى دراسات تدخل عالمه من أبواب مختلفة، اخترتُ منها في هذه الدراسة باب "كان" بين التمام والنقصان؛ تذوقا

لطعومِ أساليب القرآن واستثارة لما خفي من أسراره، فصار عنوان البحث: (كان بين التمام والنقصان في القراءات المتواترة دراسة في التركيب والدلالة).

أما الإشكاليّة التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها فتتمثّل في مجيء "كان" في بعض آيِّ القرآن الكريم متبوعة بكلمة اسميّة واحدة، ثبتَ بالقراءة المتواترة قراءتها على وجهين: أحدهما بالرفع، فلا منصوب، وثانيهما: بالنصب على إضمار مرفوع؛ فتكون تامّة مكتفية بفاعلها تارة، وناقصة آخذة خبرها بإضمار اسمها أخرى؛ ومن ثم يجيب البحث عن التساؤلات الآتية:

ما وجه قراءة الرفع وما وجه قراءة النصب في كل موضع من مواضع الدراسة؟ وما أبعاد التركيب النحوي للعامل المشترك(كان) على الوجهين، وهل يؤدي كل وجه إلى تغير في التأويل الدلالي للتركيب؟ وما موقف البحث من تفضيل بعض المعربين وأهل الدراية والتفسير قراءة ما بحجج إعرابية مرجِّحة لها؟ وهل ثمّة طريقة لبناء أفق أكبر متكامل بين دلالتي التمام والنقصان ارتكازا على سياق النص القرآني؟

وقد اصطفى البحثُ المنهجَ الوصفي التحليلي طريقا تمضي الدراسة عليه؛ إذ قام –بعد حصر المواضع التي تنوعت فيها استعمالات(كان) تماما ونقصانا في القراءات المتواترة– بعرض كلِّ موضع في مقطعه القرآني الذي يضمن تمام المعنى، مع ذكر وجوه قراءاته المتواترة معتمدا على كتب الرواية، ثم وجهتِ الدراسةُ كلا من قراءتي الرفع والنصب مستئنسةً بأقدم نصّ توجيهيّ من كتب الإعراب أو الاحتجاج، مستنبطة ما يترتب على كلّ وجه من أثر في التركيب والدلالة ، ثم دلفتْ

إلى ما أدلى به أسلافنا من ترجيح بين القراءتين عرضا وتحليلا ومناقشة.

وقد اقتضت طبيعةُ الموضوع والمنهجُ المتبع وخطواتُ تطبيقه وآليةُ معالجة مواضعه أن تكون أقوالُ العلماء في الترجيح بين وجهي الرفع أو النصب أو الاستواء بينهما عمادَ تصنيفِ هذا البحث إلى ثلاثة مباحث يسبقها تقديم ومدخل، وتتبعها خاتمة وفهارس على النحو الآتي:

المقدمة: تكشف عن أهمية البحث وإشكاليته وهدفه ومنهجه وخطته.

المدخل: لإجلاء الفرق بين (كان) التامة، و(كان) الناقصة شكلا ودلالة وعملا، مع بيان ماهية الدلالة التركيبية، وموقع القراءات المتواترة من الحُجّية النحوية.

المبحث الأول: ما ترجّح فيه النصب، ويندرج تحته سبعة مواضع مرتبة وفق ترتيب المصحف.

المبحث الثاني: ما استوى فيه الرفع والنصب، ويندرج تحته أربعة مواضع.

المبحث الثالث: ما ترجّح فيه الرفع، وقد تضمن موضعا واحدا فقط.

الخاتمة: لأهم النتائج، وأبرز التوصيات.

الفهارس: فهرس لحصر المواضع التي تم تحليلها وفق ترتيب المصحف، وثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

والدراسات حول(كان) وأخواتها أكثر من أن تُحصى، وقد أحصى البحث منها دراسات ثلاث متعلقة بكان وأخواتها في القرآن الكريم هي:

١- كان في القرآن الكريم -دراسة تركيبية دلالية، رسالة ماجستير للباحث: أحمد عبد الله الصايل، جامعة مؤتة بالأردن، ٢٠١٢م

وتناولت الدراسة الحديث عن(كان) الناقصة، المسبوقة بـــ(ما)، وبـــ(لو)، وبـــ(إن) في القرآن، ولم تتعد دراسته الشكل التركيبي الذي تظهر عليه(كان)، وطبيعة الإسناد لـــ(كان) مع بعض النقولات من كتب التفاسير، دون أن يعالج في فصله الرابع: (كان المسبوقة بإن في القرآن) أي مثالٍ مما تناوله هذا البحث.

٢- النواسخ(كان وأخواتها) بين النحو العربي والنحو الوظيفي- سورتا البقرة والنساء أنموذجا، رسالة ماجستير للباحثة: خديجة مرات، جامعة سطيف ٢ بالجزائر، كلية الآداب واللغات ٢٠١٤/٢٠١٥م

والرسالة لا تعدو أن تكون دراسة شاملة للنحو العربي القديم والنحو الوظيفي نظريا، ولم تتجاوز الدراسة التطبيقية إحصاءَ ورود كان في سورتي البقرة والنساء مصطفية بعض المواضع لتحليلها وفق نظرية النحو الوظيفي بذكر بعض المظاهر النحوية كالإحالة والحذف والتقديم والتأخير، ووفق النحو العربي القديم بإعراب بعض الجمل، من غير تحليل أي موضع من المواضع التي عالجها هذا البحث.

٣- ما تُمّم من الأفعال الناسخة في القرآن د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، بحث منشور في مجلة الدراسات اللغوية، العدد الأول -أبريل ١٩٩٩م

وقد تناول هذا البحث من النواسخ التامّ منها فقط، وما كان التمام وجها جائزا فيها، وقُسم قسمين أولهما: نظري لدراسة النواسخ كلها وعملها، وثانيهما: تطبيقي على القرآن كله، وقد جعل الباحثُ مطلبا لكان بين التمام والنقصان متناولا بعض المواضع التي تناولها هذا البحث بذكر الأوجه القرائية المروية لها فقط دون أدنى تحليل أو توجيه.

أما بحثنا هذا فقد عُني بالمواضع التي تباينت فيها الاحتمالات الإعرابية المروية قرائيا بين الرفع والنصب –ضاربا الصفح عن سواها– ؛ مما أثر في تركيب كان حملا على التمام أو على النقصان، كاشفا عما يرتكز عليه كل احتمال تركيبي من معنى يقبله تفسير الآية على وجه ما، محاولا تلمس آفاق التعالق المعنوي بين القراءتين، سائلا الرّبّ الكريم مغفرةَ الزلات وإقالةَ العثرات والمسامحةَ على الجنايات؛ فهو الذي يقبل التوبةَ عن عباده ويعفو عن السيئات.

كتبه

د. أحمد عبد الموجود معوض

مدخل إلى الدراسة

بين التمام والنقصان شكلا ودلالة

اتفق النحاة على أن (كان) يمكن أن يكون لها استعمالان أحدهما: استعمالها ناقصة، والآخر: استعمالها تامة، كما اتُّفق على أن لـــ(كان) خصوصية دلالية مختلفة عن غيره من الأفعال؛ حيث تختلف الدلالة بناء على اختلاف نوع (كان) وتركيبها في الكلام؛ فهي لا تدوم على نسق واحد في الدلالة وإنما تتنوع حسب المعنى الذي نستقيه من خلال تراكيبها المختلفة وسياقاتها المتنوعة.

وقد عقد سيبويه بابا لكان وأخواتها سماه: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) وهو يقصد الأفعال الناقصة، ثم بين معنى النقصان فقال:"...وذلك قولك كان ويكون، وصار، ومادام، وليس، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، تقول: كان عبدالله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة، وأدخلت كان لتجعل ذلك فيما مضى."[١]

أما الدلالة على التمام فجاءت في قوله:"وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبد الله، أي: قد خلق عبد الله، وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر..."[٢]

---

[١] الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون ٤٥/١

[٢] السابق ٦٤/١

ومن نص سيبويه يُستوحى الآتي:

١- لم يصرح بمعنى التمام والنقصان لكن يفهم من نصّيه أن: (كان) التامة: هي التي تكتفي بفاعلها وتقتصر عليه، و(كان) الناقصة: هي التي لا تقتصر على فاعلها بل تفتقر إلى الخبر، ولا تستغني عنه.

٢- يقصد سيبويه بالشيء الواحد في عنوانه: أن الاسم والخبر في هذه الأفعال يرتبطان باسم واحد.[١]

٣- (كان) التامة تدل على الحدث علاوة على دلالتها على الزمن، ولها معان منها: الخلق والوقوع...، أما كان الناقصة فتدل على الزمن فقط.

٤- أشار سيبويه إلى أن هذه الكلمات أفعال؛ لتصرفها في الماضي والمضارع وغيرهما.

وقد اتفق النحاة بعد سيبويه حول معنى (كان) التامة، وأنها فعل يتضح فيه معنى الحدوث، وأنها تكتفي بمرفوعها عن منصوبها؛ ليحصل الإسناد بينها وبين مرفوعها.

غير أن النحاة اختلفوا في تعليل نقصان (كان) على مذهبين مستوحيين من كلام سيبويه، أولهما: دلالة (كان) على الزمان دون الحدث[٢]، والثاني: عدم اكتفائها بالمرفوع واحتياجها إلى منصوب[٣].

---

[١] النحو العربي د. إبراهيم إبراهيم بركات ٣٢١/١

[٢] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٧ ، شرح التصريح ٢٤٩/١

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٩/١، شرح الرضي على الكافية ١٠٢٣/٢

ومع أن القدماء صنفوا (كان) الناقصة ضمن الأفعال، لكنهم أدركوا اختلافها عن الأفعال في بعض الخصائص التي اشترطت مقياسا لتحديد الفعل[١] ومن أهمها أن الفعل وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وُجد تبعا[٢] ، أما (كان) الناقصة فقد سُلبت الدلالة على الحدث، وتَجردت للدلالة على الزمان، وبسبب ذلك ذهب جماعة من النحويين إلى أنها حرف لا فعل.[٣]

وذهب بعض المحدثين إلى أن كان الناقصة وأخواتها ذات تركيب متميز تقف به وسطا بين الاسمية والفعلية، وأنها أفعال شبيهة بالأدوات تدخل أصلا على الجملة الاسمية وتغير حكم الخبر فيها؛ لذا تُشبه الفعلية شكلا، لكنها اسمية نسبة وعلاقة، والفعلية فيها تأتي من الفعل الناسخ الناقص ذات الصفة الخاصة، والاسمية فيها تتمثل في الاسم والخبر اللذين كانا في الأصل مبتدأ وخبرا.[٤]

---

[١] النواسخ بين النحو العربي القديم والنحو الوظيفي ص٥٨

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧

[٣] عقد الزجاجي بابا لكان وأخواتها سماه(باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار). راجع: الجمل في النحو للزجاجي ص٤١

[٤] ينظر:الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة د. محمود شرف الدين ص٣٧٢،٤٢٧، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى د. عبد السلام حامد ص ٢٤٨،٢٤٩

والصحيح أن (كان) الناقصة فعل، وهو مذهب الأكثرين؛ لأنه تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، وكذا تاء التأنيث الساكنة، علاوة على أنها تتصرف وتدل على معنى في نفسها وهو الزمان[١].

وعدم دلالة(كان) الناقصة على الحدث صيّرها فعلا من جهة اللفظ والتصرف؛ أي فعل عبارة، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث؛ فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب، فـ(كان) دالة على الزمان بصيغتها، وعلى الحدث بخبرها، وبذلك صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث والزمان.[٢]

التمام والنقصان بين طبيعة العمل وخصوصية التركيب

(كان) التامة جزء أصلي من الجملة الفعلية لأنها المسند فيها، ولا خلاف في دلالتها على الحدث الذي يتصف به فاعلها المسند إليه، وحين تأتي في الكلام لا تأتي بناء على جملة منفردة بذاتها كالناقصة؛ بل"تُتمّ الكلامَ بمرفوعها"[٣]؛ ومن ثم يحصل الإسناد بينها وبين هذا المرفوع.

وللتركيب بوجود (كان) الناقصة ودخولها مع الخبر في وحدة دلالية كاملة طابع خاص بانتفاء صفة الإسناد عنها؛ إذ إن خبرها ليس كخبر المبتدأ، وليس كمفعول الفاعل، كما أن (كان) ليست كالفعل، وجانب

---

[١] ينظر: أسرار العربية للأنباري ص ١٣٢، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ص١٢٢

[٢] ينظر: اللباب للعكبري ص١٢٢، شرح المفصل ٨٩/٧، ٩٠

[٣] ينظر: شرح الرضي ١٠٢٣/٢

الحدث في الجملة نسيج متشابك من (كان) والخبر؛ لذا لا يجوز حذف الخبر؛ لأنه صار عوضا عن الحدث.[١]

فـ(كان) الناقصة – إذن- ذات طبيعة خاصة عملا وتركيبا، وتتمثل هذه الطبيعة في تغييرها الحالة الإعرابية للخبر، مع ثبات النسبة الإسنادية بين طرفي البنية الأساسية في الجملة المنسوخة وهي المبتدأ والخبر، فإطار جملتها فعلي من نوع خاص، لكن العلاقة بين العناصر داخل هذا الإطار هي ما كانت بين المبتدأ والخبر، والتغيير في إعراب الخبر هو مراعاة للإطار الفعلي. [٢]

يقول ابن يعيش: "قد تقدم أن هذه الأشياء لما كانت داخلة على المبتدأ والخبر وكانت مقتضية لهما جميعا وجب من حيث كانت أفعالا بالدلائل المذكورة أن يكون حكم ما بعدها كحكم الأفعال الحقيقية، وكانت الأفعال الحقيقية ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، فرفعت هذه الاسم ونصبت الخبر ليصير المرفوع كالفاعل والمنصوب كالمفعول من نحو: كان زيد قائما، كما تقول: ضرب زيد عمرا".[٣]

وابن يعيش في اقتباسه يلمس بحساسية خصوصية ما عليه تركيب (كان) الناقصة وأخواتها، فهو –شكلا- يشبه تركيب الفعل والفاعل، لكنه–نسبة- يشبه تركيب المبتدأ والخبر، وما أعطى العرب هذه الأفعال هذا الشكل التركيبي إلا لمشابهتها بالأفعال، فالتراكيب النحوية ما هي إلا

---

[١] ينظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص٣٨٥،٣٨٤

[٢] ينظر: بناء الجملة العربية د. حماسة ص١٢٣، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص٣٧٣

[٣] شرح المفصل١١٣/٧

أطر معينة ترتب العناصر المفردة نفسها داخلها، ومن هذه الأطر: فعل+اسم مرفوع+ اسم منصوب

على أن هذا الإطار الذي به تنتسب تراكيب(كان) الناقصة وأخواتها إلى تراكيب جملة الفعل والفاعل، لا يقوى أمام الاعتبار التركيبي الآخر الذي تنتمي به إلى تراكيب الجملة الاسمية.[١]

ويتبين لك مما سبق أن خصوصية طبيعة تركيب (كان) الناقصة يتمثل في نقاط ثلاثة:

١- يمكننا أن نعدّ (كان) في تركيبها داخلة على التركيب، وليست جزءا أصليا منه.

٢- دخول(كان)على الجملة الاسمية يحدث أثرا فيها وهو تغيير الحالة الإعرابية للخبر، ونقله من حالة الرفع إلى حالة النصب؛ مما يدل على فعلية(كان) والفعل لابد له من عمل.

٣- تنقل(كان) زمن الجملة حسب طبيعة دخولها التركيبي، فهي قد تدل على الماضي، وقد تدل على المستقبل أو الحاضر؛ مما يصبغ (كان) الناقصة وأخواتها دون سواها من الأفعال بصبغة الخصوصية التركيبية.[٢]

ومن حيث العامل في معمولي (كان) الناقصة؛ فإن عامل الرفع في الاسم هو الابتداء؛ لأن اسم (كان) كان مرفوعا به قبل دخولها على الجملة، وعامل النصب في خبرها هو ما يميل إليه جمهور النحاة

---

[١] ينظر: الإعراب والتركيب ص٣٧٤

[٢] كان في القرآن الكريم–دراسة تركيبية دلالية إعداد: أحمد عبد الله الصايل ص٢٠

والبصريون من أن نصب خبر(كان) تشبيها له بالمفعول به، ويسميه سيبويه اسم مفعول، ويُسمونه خبرا حقيقة، ولكنه مفعول مجازا، وهم في ذلك يشبهون(كان) بالفعل التام المتعدي.[١]

ما مفهوم الدلالة التركيبية؟

هي الدلالة التي تحصل من خلال العلاقات النحوية بين الكلمات التي تتخذ كل منها موقعا معينا في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كل كلمة في التركيب لابد أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها، ثم تؤثر أنماط التركيب النحوي في أداء المعنى.[٢]

وعماد هذا البحث إتباع (كان) بكلمة اسمية واحدة تُقرأ على وجهين متباينين رفعا ونصبا ولكلٍّ تخريجٌ نحوي في الإعراب وأثر في الدلالة، فالإعراب إذًا مظهر لفظي خارجي ذو وظيفة دلالية تتمثل في تغيير العلاقات المعنوية في التركيب النحوي، وقد كان ابن جني من أوائل اللغويين الذين أدركوا بجلاء أن الإعراب ملمح رئيس في تحديد المعنى النحوي، يقول ابن جني عن النحو :"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتحقير، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب وغير ذلك"، ويقول في شأن الإعراب:"هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت(أكرم سعيدٌ أباه)،

---

[١] ينظر: الكتاب ٤٥/١، النحو العربي ٣٤٢،٣٤٣/١

[٢] ينظر: الدلالة اللغوية عند العرب د.عبد الكريم مجاهد ص١٩٤، علم الدلالة اللغوية د.عبد الغفار هلال ص٣٣

و(شكر سعيدا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه."[١]

تقرأ من النصين أن ابن جني ذكر أنواعا كثيرة للتصرف في سمت الكلام العربي وأولها التصرف في الإعراب، ومن بينها أيضا التركيب الذي به يمتاز علم النحو عن غيره من علوم اللغة، كما جعل الحركات الإعرابية ملمحا أساسا للإبانة عن المعنى النحوي الذي يسهم مع غيره في بيان المعنى الدلالي.

وليس الإعراب وحده سببا في اختلاف المعاني، فهو صورة لفظية من وراءها سبب آخر هو العامل (كان)، حيث يتحكم هذا العامل في تركيب الصورة اللفظية ويوجهها، وقد نبّه إلى ذلك أيضا ابن جني فقال: "النحو إنما هو لمعرفة أحوال الكلِم المتنقلة ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكرا، وممرت ببكر، فإنك إنما خالفتَ بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تَعرض لباقي الكلمة."[٢]

وإذا كانت تقع على الدلالة المسؤولية الكبرى في عقد أواصر القربى بين المواقع النحوية لأجزاء التركيب، والتي تتقاسمها -عادة- حالات إعرابية تبدو شكلا مختلفة[٣]؛ فإنه لا يمكن فهم تركيب إلا من خلال بنيته النحوية؛ فبالنحو تتكشف حجب المعاني[٤].

---

[١] الخصائص ١/٣٤،٣٥

[٢] المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني ١/٤

[٣] ينظر: الإعراب والتركيب ص ط

[٤] منهج في التحليل النصي للقصيدة تنظير وتطبيق د. محمد حماسة عبد اللطيف ص١١٥

وهذا يعني أن التركيب والدلالة متلازمان في اللغة، ولا يمكن الفصل بينهما؛ إذ إن التركيب يمثل الجانب السطحي البسيط في الكلام، أما الدلالة فتمثل الجانب العميق الداخلي في بنية الكلام.[١]

وجوه القراءات المتواترة وموقعها من الحُجّية النحوية:

إنما اعتمد البحث القراءات العشر المتواترة أو المشهورة قِواما له وعمادا؛ إظهارا للإعجاز اللغوي التركيبي في النسج القرآني المحكم الذي يحتمل ما لا يحتمل غيره؛ ولا غرو فإعجاز القرآن يكمن أولا في نظمه وتركيبه، والقراءات المتواترة كلها قرآن، ولكل قراءة وجه من العربية، يقول ابن خالويه: "فإني تدبرتُ قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيتُ كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه مذهبا من مذاهب العربية لا يُدفع، وقصدَ من القياس وجها لا يُمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار"[٢].

بل ذهب السيوطي إلى أن كل ما ورد أنه قرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترا، أم آحادا، أم شاذا؛ معللا ذلك بإطباق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معلوما؛ بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يَجُزْ

---

[١] (كان) في القرآن الكريم دراسة تركيبية دلالية ص٢٣

[٢] الحجة في القراءات السبع ص٦١،٦٢

القياسُ عليه، كما يُحتجّ بالمُجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاس عليه.[١]

ونقل محمد بنُ الطيب الفاسي عن المعافَى بن زكريا النهرواني قولَه :"علم العربية حاكم على الكلام، والقرآن حاكم عليه، فإذا خالفه رَجع إليه، ولم يتمكن من الحكم بخطئه؛ لأنه حاكم"[٢].

حقا القرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة أيضا؛ كما هو حجة في الشريعة؛ بل إن القراءات الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنا عن أوثق ما نُقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها؛ لذا لا ينبغي أن يُقاس القرآنُ على شيء، بل الواجب أن يقاس عليه؛ فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، وليس هناك نصّ مما يُستشهد به يُشبهه في قوة إثباته، وتواتر روايته، والقطع بصحته في متنه ولفظه.[٣]

---

[١] ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو ص٧٥،٧٦

[٢] فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي ٤٢١/١

[٣] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن د. محمد عبد الخالق عضيمة ١/١-٢، القراءات واللهجات د. عبد الوهاب حمودة ص١٢٩

المبحث الأول: ما ترجّح فيه النصب

الموضع الأول:

﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا ﴿١١﴾ ﴾ **النساء/١١**

الشاهد: قوله تعالى:" وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ"

وجوه القراءة: قرأ المدنيان أبو جعفر ونافع: (وإن كانت واحدةٌ) بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب هكذا: (وإن كانت واحدةً).[1]

[1] ينظر: السبعة ص٢٢٧، المبسوط في القراءات العشر ص١٧٦، التيسير ص٩٤، الكنز في القراءات العشر للواسطي ص٤٤٩، النشر ١٨٦/٢

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

(كان) تامة على قراءة الرفع يقول أبو جعفر النحاس: "وقرأ أهل المدينة: (وإن كانت واحدةٌ) تكون كانت بمعنى وقعت مثلَ كان الأمرُ".[1]

ونصّ أبي جعفر قد ألمح إلى أن (كان) –على قراءة الرفع– تدل على معنى الوقوع، مع إيراده تركيبا مشابها لتركيب الآية برهانا على تمام فعل الكون واكتفائه بمرفوعه.

ويتجلى الأثر التركيبي لوجه التمام على الرفع في عدم افتقار فعل الكينونة إلى خبر وجريان التركيب على ظاهره؛ برفع(واحدة) بفعلها من غير إضمار أو تقدير، ليخالف تركيب جملة: (وإن كانت واحدةٌ) تركيب الجملة السابقة عليها؛ لأن (كان) التي قبلها – في قوله:(فإن كُنّ نساءً)– ناقصة بإجماع القراء؛إذ إن اسم (كان) نون النسوة، ولها خبر منصوب.

أما الأثر الدلالي لهذا الوجه فيتراءى لك في أن قوله: (كانت واحدةٌ) بمعنى: وقعت أو حدثت أو حصرتْ أو وُجدت واحدةٌ، والمراد: إن حدث حكمُ واحدة أو إرثُ واحدة؛ إذ المعنى والمراد حكمها والقضاء في إرثها لا ذاتُها[2].

يقول مكي مفصّلا الأثر التركيبي والدلالي لقراءة الرفع معللا تغاير تركيب الجملتين المتعاقبتين: (فإن كُنّ نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما

---

[1] إعراب القرآن للنحاس ٤٤٠/١

[2] ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٢٩/١، الحجة لأبي علي الفارسي ١٣٦/٣، المحرر الوجيز ١٦/٢، الموضح في وجوه القراءات٤٠٥/١

ترك، وإن كانتْ واحدةٌ فلها النصف) :"وحجة من رفع أنه جعل(كان) تامة بمعنى: حدث ووقع، ويُقوي ذلك أنه لما كان القضاءُ في إرث الواحدة لا في نفسها، وجب أن يكون التقديرُ: فإن وقع أو حدث إرث واحدة، أو حكم واحدة، ونحوه، وقد كان يلزم الرفع في(نساء) في قوله: (فإن كن نساء) إلا أنه جمع بين المذهبين والمعنيين، فأضمر الاسم مع (نساء) وترك الإضمار مع واحدة، والقياس واحد."[1]

ثانيا: توجيه قراءة النصب

(كان) ناقصة على قراءة النصب يقول الأخفش:" قال: (فإن كنّ نساءً) فترك الكلام الأول، وقال: إذ كنّ المتروكات :(نساءً)، نصْبٌ. وكذلك: (وإن كانت واحدةً)".[2]

ونصّ الأخفش-على إيجازه- دالّ على الآتي:

أولا: ذكر قراءة النصب ضمنا بالعطف على الحكم التركيبي للجملة الأولى عندما قال: "وكذلك(وإن كانت واحدةً)".

ثانيا: لم يذكر وجه قراءة الرفع ولم يُشر إليه مما يومئ بعدم رجحانه عنده.

ثالثا: عقد الأخفش تلاحما تركيبيا بين الجملتين المصدّرتين بكان؛ إذ ألمح إلى نقصان كان الأولى بتقديره اسمها، وحكمِه على خبرها بالنصب، ثم طبق الحكم التركيبي نفسه(اسما وخبرا) على الجملة الأخرى، لكنه لم يومئ إلى الأثر الدلالي للنصب.

---

[1] الكشف ٣٧٨/١

[2] معاني القرآن للأخفش ٢٤٨/١

ومما سبق يتجلى الأثر التركيبي لقراءة النصب في أنه جعل (كان) ناقصة تفتقر إلى الخبر كالجملة التي قبلها، وقد نصبَ(واحدةً) على أنها خبر، وأضمر في (كان) اسمها وقدّره تناسبا مع السياق المعنوي للآيات وتجانسا مع الضمير المقدر في (كان) الأولى: (كنّ نساء فوق اثنتين...) كما سيأتي بيانه.

أما الأثر الدلالي لوجه النصب هذا فيكمن في خلع معنى الحدوث من فعل الكون؛ لتبقى الكلمةُ مجردةً للزمان، ودلالة النصب تتراءى لك عند تقدير اسم كان للجملة، وقد قُدر الاسم عند جمهور العلماء بالمتروكة، والمعنى: وإن كانت المتروكةُ واحدة فلها النصف[١].

وبعضهم قدره بالمولودة[٢]، وبعضهم قدره بالبنتُ[٣]، وقيل: الوارثة[٤]، وقيل: المذكورة[٥]، وهذا التعدد في عود الضمير يرجع إلى الآتي:

---

[١] راجع: معاني القرآن للأخفش٢٤٨/١، جامع البيان للطبري ٤٦١/٦، الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١٣٦/٣، الكشف٣٧٨/١، شرح الهداية ٢٤٥/٢، الموضح في وجوه القراءات ٤٠٥/١، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٤/١، مفاتيح الغيب ٢١٩/٩، الدر المصون ٥٩٩/٣

[٢] راجع: معاني القرآن للزجاج١٨/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٠/١، معاني القراءات للأزهري٢٩٣/١، الكشاف ٣٣/٢، أنوار التنزيل ٦٢/٢

[٣] راجع: حجة القراءات لأبي زرعة ص١٩٢، الكامل ص٥٢٥، الكشاف ٣٣/٢،البحر المحيط١٩١/٣

[٤] راجع: الكشف ٣٧٨/١، العكبري ٢٣٤/١، الدر المصون٥٩٩/٣، الفريد للمنتجب الهمذاني ٢١٨/٢

[٥] إعراب القراءات السبع لابن خالويه١٢٩/١

أولا: تقدير الضمير ومرجعه في(كنّ) في الجملة السابقة: (فإن كنّ نساءً فوق اثنتين...)حيث لم يرد فيها إلا وجه النصب لـــ(نساء)[1]؛ ومن ثمّ (كان) ناقصة بلا خلاف، فمن قدر اسما ما في الجملة الأولى قدره هو نفسه في الثانية تحقيقا للتعالق التركيبي.

ثانيا: الأصل في مرجع ضمير الجملتين (فإن كنّ نساء- وإن كانت واحدة) واحد وهو (الأولاد) في قوله تعالى:(يوصيكم الله في أولادكم) والولد يشمل الذكر والأنثى.

ثالثا: الاختلاف في تقدير المعنى اختلاف لفظي لا معنوي؛ إذ ذهب جلّ علماء الدراية والإعراب والتفسير- كما أسلفتُ- إلى تقدير: وإن كنّ المتروكات- وإن كانت المتروكة، "وبه قال بعض نحويي البصرة والكوفةِ"[2]، والحق أن التقديرات كلها لا تعدو أن تكون من باب الترادف اللفظي، فمرادها واحد، وذكر (الأولاد) دليل عليها؛ فالمتروكة هي المولودة وهي المذكورة وهي البنت الوارثة، وليس أدل على ذلك من تقدير الضمير المستتر عند بعض العلماء باثنين أو أكثر من هذه المترادفات والمساواة بينها[3].

---

[1] راجع: النشر ١٨٦/٢، الإتحاف ٥٠٤/١

[2] ينظر :الأخفش ٢٤٨/١،الطبري ٤٦١/٦، ٤٦٠

[3] ينظر تقدير الضمير في: الكشف ٣٧٨/١، الكشاف ٣٣/٢، الدر المصون٥٩٩/٣، الفريد للمنتجب الهمذاني ٢١٨/٢

الترجيح بين القراءتين:

رغم أن قراءة الرفع متواترة منسوبة إلى نافع وأبي جعفر المدنيَين إلا أن كثيرا من علماء الدراية والإعراب والتفسير قد استحسنوا قراءة النصب مرجحين إياها على قراءة الرفع متّكئين في ذلك على نظرية التآلف والتعالق التركيبي عند الحكم بنقصان (كان) في الجملتين: (فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف)، وكذا مستندين أيضا على أن نصب(واحدة) قراءة الجماعة، ودونك غيض من هذه النصوص موجزة:

قال الزجاج:"إلا أن النصب عندي أجود بكثير...فلذلك اخترنا النصب، وعليه أكثر القراءة"، وقال النحاس عن قراءة النصب وحدها:"وهذه قراءة حسنة"، وقال ابن خالويه:"والنصب أصوب"، وقال الأزهري:"والنصب الاختيار، وعليه أكثر القراء"، وقال الفارسي:" الاختيار ما عليه الجماعة"، وقال الزمخشري:"والقراءة بالنصب أوفق لقوله:(فإن كن نساء)"، وقال ابن أبي مريم:"وقرأ الباقون(واحدةً) بالنصب وهو الاختيار"، وقال الرازي:" والاختيار النصب لأن التي قبلها لها خبر منصوب."[1]

وللإمام مكي بن أبي طالب نص توجيهي واف لاختيار قراءة النصب ومسوغاته قال فيه:"وحجة من نصب أنه جعل(كان) هي الناقصة التي

---

[1] ينظر على الترتيب: معاني القرآن للزجاج١٨/٢، إعراب القرآن للنحاس٤٤٠/١، الحجة لابن خالويه ص١٢٠، معاني القراءات للأزهري ٢٩٣/١، حجة الفارسي١٣٥/٣، الكشاف٣٣/٢، الموضح في وجوه القراءات ٤٠٥/١، مفاتيح الغيب٢١٩/١

تحتاج إلى خبر الداخلة على الابتداء والخبر، فأضمر اسمَها فيها، ونصب(واحدة) على الخبر، ووفّق في ذلك بين آخر الكلام وأوله، ألا ترى أن أولَه(فإن كنّ نساء) فنصب، وأضمر في (كان) اسما، فلما أجمعَ على النصب في(نساء) أجْرى (واحدة) على ذلك، لأن الآخر قسيمُ الأول، فجرى على لفظه وحكمه، لأنه تعالى ذكر جماعة البنات وحكمَهنّ في ميراثهن، ثم ذكر حكم الواحدة في ميراثها، فجرت الواحدةُ في الإعراب مُجرى الجماعة، لأن قبل كل واحد منهما(كان)، والتقدير: فإن كان المتروكاتُ نساءً، وإن كانت المتروكةُ واحدةً. وإن أضمرت الوارثات والوارثة فالمعنى واحد، والنصب الاختيار، ليتألف آخر الكلام بأوله، وعليه جماعة القراء."[1]

وبتأمل النصِّ تجد أن الركائز الأساسية التي انطلق منها مكي في اختيار قراءة النصب هي النقاط الآتية على الترتيب:

أولا: تعاقب تركيبين متشابهين مُصدرين بـــ(كان).

ثانيا: إجماع القراء على نصب الخبر:(نساء) في التركيب الأول، فأجرى حكم الخبر في التركيب اللاحق:(واحدة) على حكم الخبر في التركيب الأول.

ثالثا: تشابه التركيبين في إضمار اسم كان(المتروكة أو الوارثة)، ولأن التركيب الآخر قسيم التركيب الأول جرى الآخر على لفظ الأول وحكمه، فيتألف آخر الكلام بأوله ويتفق.

رابعا: النصب قراءة الجمهور.

---

[1] الكشف ١/٣٧٨

وواضح مما سبق قوة الحجج الداعمة لقراءة النصب، ولكن هذا لا يعني استعمال العلماء مصطلحات: (أجود-أحسن-أصوب-الاختيار) وغيرها؛ مغفلين صواب قراءة الرفع إعرابيا مفضّلين قراءة متواترة على أخرى؛ إذ إن قراءة الرفع لا تعدم توجيها قويا، فالتركيب وَفقها على الظاهر لا يحتاج إلى تكلف تأويل ضمير؛ وقد قال أبو حيان:"متى أمكن حمل الكلام على غير إضمار مع صحة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار"[١].

وبالبحث وجدت نصا واحدا يرجح قراءة الرفع على قراءة النصب، وهو لابن التمجيد حيث يقول:"القراءة بالرفع أولى وأنسب للنظم من القراءة بالنصب لتفكك النظم في القراءة بالنصب بحسب الظاهر، فإنه لو كان الضمير في كانت في(وإن كانت واحدة)راجعا إلى الأولاد يفسد المعنى إذ يكون التقدير حينئذ: وإن كانت الأولاد واحدة وهذا كما ترى لا معنى له، وإن كان عائدا إلى المولودة يلزم الإضمار قبل الذكر لعدم جري ذكر المولودة، وأما على قراءة الرفع يكون (واحدة) فاعل (كانت)، والمعنى: وإن وجدت بنت واحدة من تلك الأولاد، وصح المعنى من غير ارتكاب تأويل وإخراج للكلام عن ظاهره"[٢]

ورغم أن ابن التمجيد وقع فيما وقع فيه غيره عندما قضى بأن الرفع أولى وأنسب للنظم، وأن النصب عكس ذلك، لكن قِوام تفضيله هو أن قراءة النصب تستوجب-من وجهة نظره- تأويلا مفكِّكا للنظم مفسِدا له

---

[١] البحر المحيط ٥٧٥/١

[٢] حاشية القُونوي على تفسير الإمام البيضاوي ٥٥/٧

مخرِجا للكلام عن ظاهره؛ وهذا التأويل يقضي بأن يكون مرجع الضمير إما إلى:

١-الأولاد أي:(وإن كانت الأولاد واحدة) وهذا لا معنى له.

٢-المولودة أي:(وإن كانت المولودة واحدة) فيلزم الإضمار قبل الذكر.

والردّ على ذلك بما أسلفته من أن الأصل في مرجع الضميرين هو الأولاد "ولفظ(الأولاد)يشمل الذكور والإناث، والإناث أحد قسمي ما ينطلق عليه الأولاد، ولما قصدَ بهذه الآية أن يخُصّ الإناث بذكر حكمهنّ أنّث الفعلَ للمعنى، ولو اتّبع اللفظَ لقال(كانوا)"[١] لكنه اتبع المعنى، وأنّث الضمير -فقال: (كنّ- كانت)- ؛ لعوده على أحد القسمين، ولاعتبار الخبر (نساء-واحدة) أيضا.

ولعلّ في منهج تفضيل قراءة عشرية على أخرى نظرا؛ إذ إن القراءات المتواترة عن رسول الله سواء؛ وطالما قد استوفى الاحتمال الإعرابي شروطَ القاعدة النحوية فلا ينبغي إسقاطه أو تضعيفه، ولعل إظهار تكامل القراءتين في بيان المعنى أعلى وأولى من التصويب والتضعيف.

[١] ينظر: جامع البيان ٤٦١/٦، المحرر الوجيز ١٦/٢، البحر المحيط١٩١/٣

الموضع الثاني:

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٤٠ ﴾ **النساء/٤٠**

الشاهد: قوله تعالى:" وَإِن تَكُ حَسَنَةً "

وجوه القراءة: قرأ الحجازيون: ابنُ كثير ونافع وأبو جعفر: (وإن تك حسنةٌ) رفعا، وقرأ الجمهور :(حسنةً) نصبا.[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

من رفع (حسنةٌ) فعلى مذهب تمام (كان). يقول الفراء: "فقوله: (وإن تك حسنةً يُضاعفها...) يَنصبُ الحسنة، ويُضمر في (تك) اسم مرفوع. وإن شئت رفعت الحسنة ولم تضمر شيئا. وهو مثل قوله: (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)."[2]

ويقرأُ من كلام الفراء ما يأتي:

أولا: أورد قراءة الرفع اختيارا ثانيا بعد ذكره قراءة النصب؛ ويُستوحى من ذلك أنه يعد قراءة النصب هي الأصل، ويفرّع عنها قراءة الرفع.

---

[1] ينظر: السبعة ص٢٣٣، المبسوط في القراءات العشر ص١٧٩، التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون ٣٠٦/٢، الكنز في القراءات العشر للواسطي ص٤٥٢

[2] معاني القرآن ٢٦٩/١ وقارن بحجة القراءات لأبي زرعة ص٢٠٣

ثانيا: ذكر ما يستوجبه تمام (كان) أو ما يترتب عليه تركيبيا من عدم الإضمار، واكتفاء كان بفاعلها، ولم يبين الأثر الدلالي له.

ثالثا: شبه قراءة الرفع في الآية موضع الشاهد بكان في قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة) وهو تشبيه مع الفارق؛ لأن رفع (حسنة) على الفاعلية مُحتمل، وهناك وجه آخر وهو النصب، أما في آية البقرة فالرفع وجه واحد–على حد التواتر– ولا وجه آخر محتمل معه، ولعله قصد بذكره آية البقرة القياس في الأثر الإعرابي وهو تمام كان.

والأثر التركيبي لتمام كان هنا يظهر في أن الجملة فعلية دون خلاف سيقت على ظاهرها من غير تقدير،أي برفع(حسنةٌ) على أنها اسم كان ولا تقتضي خبرا، وحرف الواو في صدرها على الاستئناف لا العطف.

والدلالة المنبثقة عن وجه رفع(حسنةٌ) في الآية هو أن(كان) بمعنى الحدوث أو الوقوع أو الوجود، فمعنى: (إن تك حسنةٌ يضاعفها): إن تقع حسنةٌ، أو تحدث حسنةٌ يضاعف الله ثوابها وأجرها؛ فالجملة فعلية فعلها مضارع وردت في أسلوب الشرط لتدل على تجدد عطايا الله مع كل طاعة يؤديها الإنسان.

ويستوحى من سوق الجملة دون إضمار استئنافها معنى جديدا؛ لذا فإن قراءة الرفع تتعالق دلاليا مع ما روي عن ابن مسعود في أن صدر الآية نزل في الخُصوم لا في عامة المؤمنين، والجملة موضع الشاهد في عامة المؤمنين؛ ومن ثمّ فإن تأويل الجملة الأولى على ما روي عن ابن مسعود: إن الله لا يظلم عبدا وجب له مثقال ذرة قِبَل عبد له آخر في معاده ويوم لقائه فما فوقه، فيتركه عليه فلا يأخذَه للمظلوم من ظالمه، ولكنه يأخذه منه له. وتأويل الجملة موضع الشاهد: (وإن تك

حسنة...)أي: وإن تُوجد لهذا العبد بعد ذلك حسنةٌ؛ يُضاعَفْ له ثوابها[1]. فالجملة الأولى أفادت ماهية قضاء الله بين الخصوم وتمّ المعنى، ثم استُفيد من الجملة الثانية معنى آخر لا يتعلق بمعنى الجملة التي قبلها تعلقا مباشرا، فناسبه تمام كان.

ثانيا: توجيه قراءة النصب

من نصَب (حسنةً) فعلى أنها خبر(تك) الناقصة المخففة النون، قال الزجاج:" (حسنة) يكون فيها الرفع والنصب، المعنى: وإن تكن فَعْلتُه حسنةً يُضاعفها. ومن قرأ: (وإن تكن حسنةٌ) رفع على اسم كان ولا خبر لها وهي ههنا في مذهب التمام."[2]

ويظهر من النص ما يأتي:

أولا: لم يُصرّح الزجاج بالوجه التركيبي لـــ(كان) مع قراءة النصب، وإنما أومأ سياق كلامه إلى نقصانها عندما صرّحَ بتمام كان مع قراءة الرفع.

ثانيا: اعتمد الزجاج في بيان الاسم المستتر في (تك) على تأويل المعنى، فقدرَه: وإن تكن فَعْلتُه حسنةً يُضاعفها؛ ليستنبطَ القارئ أنه اسمها؛ ومن ثم يقضي بنقصان كان.

والأثرُ التركيبي لقراءة(حسنةً) يتجلى في أنّ(كان) ناقصة يلزمها الخبر المنصوب، وقد أُضمر فيها اسمُها، ونُصبت (حسنة) على أنها الخبر، والجملة كلها معطوفة بالواو على الجملة المستأنفة قبلها.

---

[1] راجع: جامع البيان للطبري ٣٢/٧-٣٤

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤/٢

أما الأثر الدلالي لوجه النصب فيتضح عند تقدير الضمير العائد إلى الجملة الأولى في سياق الآية: (إن الله لا يظلم مثقال ذرة)، حيث ذهب جمهرة العلماء إلى تقدير ضمير يعود على (مثقال ذرة) في الجملة الأولى، مع تأويل المثقال بالزِّنة، كأنه قال: وإن تك زنةُ الذرة حسنةً، أو تجعل المضاف إليه(الذرة) هو الاسم فيكون المعنى: وإن تك الذرةُ حسنةً.[١] بينما كان تأويل مثقال الذرة عند بعضهم بالفِعلة، والمعنى: وإن تك الفِعلةُ حسنةً[٢]،فيراد بالفِعلة هنا: مثقال ذرة أو زنة أدنى شيء عمله الإنسان.

وقيل أصل المعنى أن يعود الاسم المستتر على (مثقال) نفسها دون تأويل أي: وإن تك مثقالُ الذرة حسنةً[٣]، وإنما أنث الفعلَ(تك) لأن المثقال أضيف إلى الذرة أو الحبة وفيها المعنى، كأنه قال:وإن تك الذرةُ...

وقيل التقدير على جعل الحسنة هي الاسم، والمثقال هو الخبر؛ لأن الحسنةَ هي مثقال الذرة، فقدمت الحسنة لأنها الأليق لتاء الفعل(تك) هكذا: وإن تكن الحسنةُ مثقالَ أو مثلَ ذرة يضاعفْها. [٤]

---

[١] ينظر:جامع البيان ٣٥/٧، شرح الهداية ٢٥٢/٢، التبيان في تفسير القرآن للطوسي١٩٩/٣، معالم التنزيل ٢١٧/٢، مجمع البيان للطبرسي ٧٢/٣، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٤/١، البحر المحيط٢٦٢/٣

[٢] معاني القرآن للزجاج ٥٣/٢، إعراب القرآن للنحاس ٤٥٦/١، معاني القراءات للأزهري ٣٠٨/١، حجة القراءات لأبي زرعة ص٢٠٣، الجامع لأحكام القرآن ٣٢٢/٦

[٣] الكشاف٧٨/٢، الفريد٢٦٧/٢، أنوار التنزيل٧٥/٢

[٤] ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ١٦٠/٣، الكشف٣٨٩/١

وعلاوة على ما أفاده مذهب نقصان كان مِن تحقيق الانسجام السياقي بين جمل الآية، فقد حقق النقصان التآلف أيضا مع الآية قبلها التي حثّ الله فيها المؤمنين على النفقة في طاعته، ثم وصل ذلك بما وعد المنفقين منهم. وهذا وجه التأويل المروي عن قتادةَ عن أنسٍ من أن الآية كلها نزلت في عامة المؤمنين، وليس في الخصوم فقط. والمعنى على ما قاله قتادة: وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله، فإن الله لا يَبْخَس من أنفَقَ من خلقه في سبيله مِن ثواب نفقته في الدنيا ولا من أجرها يوم القيامة ميزانَ ذرة، ولكنه يُثيبه عليه، وإن تكن زِنةُ الذرة حسنةً يُضاعفها.[1]

الترجيح بين القراءتين:

القراءتان متواترتان عشريتان قرأها الحجازيون على التمام وقرأها السبعة الباقون على النقصان؛ غير أن بعض العلماء قد رجح اتجاهَ الرفع على وجه التمام من غير مرجح، بينما انبرى كثير منهم لاستحسان قراءة النصب ونقصان كان.

أولا: ترجيح قراءة الرفع

يقول الهذلي:"حسنة بالرفع حجازي غير ابن مقسم...وهو الاختيار على أنه اسم كان ومعناه: تحدث وتقع، الباقون نصب."[2]

ويقول الشوكاني: "قرأ أهل الحجاز: حسنة بالرفع، وقرأ من عداهم بالنصب، والمعنى على القراءة الأولى: إن توجد حسنة، على أن كان هي

---

[1] راجع:جامع البيان٧/٢٨-٣٠

[2] الكامل ص٥٢٥

التامة لا الناقصة، وعلى القراءة الثانية: إن تك فعلته حسنة يضاعفها ... والأول أولى."[1]

ويظهرُ من النصين ترجيح لقراءة الرفع على قراءة النصب من غير مُرجِّح ومن غير أدلة معنوية أو تركيبية تدعم اختيار وجه التمام، ويبدو أن في اختيارهم قراءة الرفع تناسبا مع ظاهر النص وإبعادا عن تقدير ضمير.

ثانيا: ترجيح قراءة النصب

تعددت النصوص التي تستحسن قراءة النصب إما صراحة كما رصدتُ في الحجة والكشف والبسيط، أو ضمنا كما هو عند الطبري، يقول الواحدي: "وقرئ قوله: (حسنة) بالرفع والنصب؛ فمن رفع فهي اسم كان ولا خبر لها ههنا، وهي في مذهب التمام على معنى: وإن تحدث حسنة. ومن نصب كان المعنى: وإن تكن فعلته حسنةً. والنصب حسن، لتقدم ذكر (مثقال ذرة)، فتجعل الذرة اسما وحسنة الخبر، على تقدير: وإن تكن الذرة حسنة يضاعفها الله."[2]

ومن النص السابق –وغيره مما أحلنا إليه– تجد اتفاقا على أن النصب حسن، والإضمار حسن، مستندا في استحسان قراءة النصب على ركيزة المعنى؛ محتكما إلى السياق اللغوي الذي وردت فيه الآية؛ وهو: تقدم ذكر (مثقال ذرة)؛ حيث أُضمر في (كان) الناقصة اسمٌ يعود على

---

[1] فتح القدير ٧٤٦/١

[2] التفسير البسيط ٥١٨/٦، وانظر أيضا: الحجة للفارسي١٦٠/٣، الكشف٣٩٠/١

مثقال الذرة، فينتظم الكلام بعضه ببعض، ويتطابق آخره مع أوله، ويتحقق الترابط السياقي في إحالة الضمير على أقرب مذكور.

وهذه القراءة –كما ذكرت– تنسجم مع تأويل نزول الآية في عامة المؤمنين؛ وقد اختار الطبري هذا التأويل؛ لموافقته الأثر عن رسول الله، مع دلالة ظاهر التنزيل على صحته، وصلته بسياق الآية التي قبلها.[1]

ويرى البحثُ أنّ في كل من القراءتين وجها تركيبيا مفهوما، تدعمه دلاليا قرائن سياقية داخلية وخارجية على النحو الآتي:

يدعم قراءة الرفع أن التركيب على ظاهره يتكون من فعل: (تك) وفاعل مناسب له:(حسنةٌ)، لاسيما مع إجماع القراء على التاء في (تك)، علاوة على تواؤم هذا التأويل مع ما روي عن عبد الله بن مسعود في نزول الآية في الخصوم.

وأما وجه قراءة النصب فهو احتكامه إلى قرينة عود الضمير على المفعول (مثقال ذرة)؛ ليتآلف آخر الكلام وأوله، وهذا الاختلاف في عود الضمير لا يعدو كونه اختلافا شكليا لا صلة له بالدلالة؛ فمآل التقديرات على كل الوجوه واحد، علاوة على تحقيقه الترابط بين الجملة موضع الشاهد وبين صدر الآية والآية قبلها على ما ذكرتُ عن قتادة في نزول الآية في عامة المؤمنين.

---

[1] جامع البيان٧/٣٤-٣٥

الموضع الثالث:

﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٥﴾ ﴾ **الأنعام/١٤٥**

الشاهد: قوله تعالى:" إِلا أَن يَكُونَ مَيْتَةً "

وجوه القراءة: قرأ ابن عامر وأبو جعفر: (ميتةٌ) رفعا مع تاء المضارعة على التأنيث(تكون)، وقرأ ابن كثير وحمزة بتاء المضارعة أيضا ولكن مع نصب (ميتة)، وقرأ الباقون: نافع وأبو عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب وخلف(إلا أن يكونَ) بالياء(ميتةً) بالنصب .[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

(تكون) تامة على قراءة الرفع. يقول الفراء: "ثم قال جل وجهه: (إلا أن يكون ميتة) وإن شئت (تكون) وفي الميتة وجهان الرفع والنصب. ولا يصلحُ الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميتة وفيه ألف تمنع من جواز الرفع. ويجوز(أن تكون) لتأنيث الميتة، ثم تُرد ما بعدها

[1] ينظر: السبعة ص٢٧٢، التذكرة ٣٣٦/٢، الكنز ص٤٧٦

عليها. ومن رفع (الميتة) جعل (يكون) فعلا لها، اكتفى بيكون بلا فعل."[1]

ومن النص السابق تستنبط ما يأتي:

أولا: أشار الفراء بداية إلى أن لفعل الكون وجهين أحدهما بالياء والآخر بالتاء، وكذا في (الميتة) وجهان أحدهما: الرفع، والآخر: النصب.

ثانيا: منعَ الفراء جواز رفع(ميتة) مُعللا ذلك بعطف المنصوب(دما) على المرفوع (ميتة) بدلالة ظهور ألف الإطلاق الدالة على نصب الاسم النكرة، وهذا الظهور علامة في الرسم يُؤخذ بها، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه.

ثالثا: جوز الفراء تأنيث الفعل مع قراءة الرفع، لتأنيث الفاعل(الميتة).

رابعا: وجّه الفراءُ قراءة رفع(الميتة) على الفاعلية لـ(يكون) التامة المكتفية بفاعلها.

ويتجلى الأثر التركيبي لقراءة ابن عامر وأبي جعفر بالرفع: (إلا أن تكون ميتةٌ) على ما سبق مثله من أن الرفع جعل(تكون) مكتفية بالفاعل (ميتة) فلا تحتاج إلى خبر، فهي من (كان) التامة التي تستغني عن الخبر لا الناقصة التي تدخل على المبتدأ والخبر، و(أن) وما عملت فيه في موضع نصب على الاستثناء.[2]

---

[1] معاني القرآن ١/٣٦٠-٣٦١

[2] راجع: التبيان للطوسي ٤/٣٠٣، الفريد ٢/٧١٠

وهذا الاحتمال الإعرابي لتكون المكتفية محمول على معنى الوقوع والحدوث والوجود؛ ليصير المعنى: (لا أجد فيما أوحي إلي شيئا محرما على آكل إلا أن تقع ميتة أو تحدث ميتة..)، وألحق علامة التأنيث بالفعل (تكون) حملا على لفظ(ميتة).

ثانيا: توجيه قراءة النصب

(تكون) ناقصة على قراءة نصب(ميتة) يقول الطبري:"واختلفت القرأة في قراءة قوله: (إلا أن تكون ميتة)؛ فقرأ ذلك بعض قرأة أهل المدينة والكوفة والبصرة: (إلا أن يكون) بالياء، (ميتةً) مُخفّفة الياء منصوبةً، على أن في(يكون) مجهولا، و(الميتة) فعل له، فنُصبت على أنها فعل(يكون)، وذكّروا(يكون) لتذكير المضمر في(يكون). وقرأ بعض قرأة أهل مكة والكوفة: (إلا أن تكون) بالتاء،(ميتةً) بتخفيف الياء ونصبها، وكأن معنى نصبهم(الميتة) معنى الأولين، أنّثوا (تكون) لتأنيث (الميتة)."[1]

ويُقرأُ من النص ما يأتي:

أولا: لم يوجّه الطبري قراءة نصب (ميتة) دلاليا، وإنما وجهها تركيبيا في أن (يكون)أو (تكون) يشتمل على مجهول مما تقدم هو اسم كان، ولم يُحدد العائد عليه هذا المضمر، وذكر أن الميتة فعل ليكون،

[1] جامع البيان ٦٣٦/٩

"ويقصد بالفعل هنا الخبر"[1] بجامع الإسناد؛ لأن الفعل والخبر مناط المسند في الجملة العربية.

ثانيا: بيّن الطبري أن للفعل مع قراءة النصب روايتين: إحداهما بالياء على التذكير لتذكير المضمر، والأخرى بالتاء على التأنيث رغم عود الاسم على المضمر، والذي سوّغ تأنيث الفعل تأنيث الاسم الذي بعده(ميتة).

ثالثا: أسند الطبري رواية تأنيث الفعل (تكون) مع النصب إلى أهل مكة والكوفة، قاصدا ابن كثير وحمزة، ورواية التذكير (يكون) إلى أهل المدينة والكوفة والبصرة قاصدا جمهور القراء من نافع وأبي عمرو وعاصم والكسائي ويعقوب وخلف.

والوجه التركيبي لقراءة الجمهور على النصب يظهر -كما يُستوحى من النص السابق- في أن كان ناقصة تفتقر إلى الاسم والخبر، أما الاسم فقد أضمره في (كان) مذكرا أو مؤنثا؛ إذ تقدم ما يدل عليه، ونصب(ميتة) على أنها خبر كان.

ويرتبط هذا الاحتمال الإعرابي لكان الناقصة ونصب(ميتة) وتقدير الضمير بعلاقة معنوية تتناغم معه على وجهي تذكير وتأنيث مضارع(كان)، وقد كشف عنها الإمام مكي فقال: "وحجة من قرأ بالتاء أنه حمله على المعنى؛ لأن المُحرّم لا بدّ أن يكون عينا أو نفسا أو جثة، وهذه كلها مؤنثة، فأنث لذلك، وفي(كان) اسمها وهو العين أو النفس أو

---

[1] ينظر: مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها د.عبد الله الخثران ص٥٣

الجثة، و(ميتة) الخبر (والتقدير: إلا أن تكون العين أو النفس أو الجثة ميتة...). وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الكلام على اللفظ؛ لأن(لا أجد) يدل على نفي الموجود، والتقدير: قل يا محمد لا أجد فيما أوحي إلي محرما على...، إلا أن يكون الموجود ميتة أو كذا أو كذا، فإنه رجس."[1]وهناك من قدر المضمر على التذكير بالمأكول، أو الشيء المحرم، أو الطعام أو المطعوم، وعلى التأنيث بالمطعومة.[2]

الترجيح بين القراءتين:

هذا الموضع قد تواترت فيه نصوصٌ كثيرة لمُعربي القرآن وعلماء الدراية والتأويل؛ للحكم على قراءة الرفع بالضعف والرداءة وعدم الصلاحية، وهذا يستوجب بالضرورة ترجيح قراءة النصب وتفضيلها، عملا بما ذكره العلماء:

يقول الفراء:"ولا يصلح الرفع في القراءة؛ لأن الدم منصوب بالرد على الميتة وفيه ألف تمنع من جواز الرفع."[3]

ويقول الطبري:"فأما قراءة(ميتةٌ) بالرفع، فإنه وإن كان في العربية غير خطأ، فإنه في القراءة في هذا الموضع غير صواب؛ لأن الله يقول: (أو دما مسفوحا) فلا خلاف بين الجميع في قراءة(الدم) بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على (الميتة)، فإذ كان ذلك

---

(1) الكشف ٤٥٦/١ وراجع أيضا: شرح الهداية٢٩٤/٢

(2) ينظر: الكشاف٤٠٦/٢، المحرر الوجيز٣٥٦/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٧/١

(3) معاني القرآن ٣٦٠/١

كذلك، فمعلوم أن (الميتة)لو كانت مرفوعة لكان (الدمُ)، وقوله:(أو فسقا)مرفوعَيْن. ولكنها منصوبة، فيُعطفُ بهما عليها بالنصب."[١]

ويقول ابن خالويه:"وقوله تعالى:(إلا أن يكون ميتة) قرأ ابن عامر بالتاء والرفع، وقرأ ابن كثير وحمزة بالتاء والنصب...فأما الرفع ها هنا فرديء وإن كان جائزا في العربية؛ لأن بعده (دما مسفوحا) بالنصب."[٢]

ويقول مكي:" وقرأ أبو جعفر (إلا أن تكون) بالتاء، (ميتة) بالرفع، جعل (كان) بمعنى وقع وحدث، و(أن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ وكان يلزم أبا جعفر أن يقرأ (أو دمٌ) بالرفع وكذلك ما بعده، لكنه عطفه على(أن) ولم يعطفه على(ميتة)."[٣]

ويقول صاحب التبيان:"ومن قرأ بالتاء ورفع الميتة رفَعها بـــ(يكون) ...وهذه القراءة ضعيفة؛ لأن ما بعدها (أو دما مسفوحا أو لحم خنزير) بالعطف عليه، فلو كان مرفوعا لضعف ذلك."[٤]

وترى بوضوح منطوق النصوص في الحكم على قراءة الرفع بالضعف واللحن وعدم الصواب، وحتى قول الإمام مكي: (وكان يلزم أبا جعفر...إلخ) هو معنى ما ضعّف به العلماء الآخرون قراءة الرفع.

هذا وقد اتكأت النصوص كلها- في حكمها على قراءة الرفع- على ركيزة عطْف التعبير القرآني أسماءً منصوبة: (أو دما مسفوحا أو لحم

---

[١] جامع البيان ٦٣٧/٩

[٢] إعراب القراءات السبع ١٧٢/١

[٣] مشكل إعراب القرآن ٢٩٦/١، والرأي نفسه ردده ابن الأنباري في البيان ٣٤٧/١

[٤] التبيان في تفسير القرآن للطوسي ٣٠٣/٤، والمعنى نفسه ذكره العكبري في تبيانه أيضا ٥٤٥/١

خنزير...أو فسقا...) على فاعل كان المرفوع: (إلا أن تكون ميتةٌ)، والأصل –كما هو معلوم– أن يكون سبيلُ المعطوف سبيلَ المعطوف عليه رفعا ونصبا وجرا وجزما.

ودفع ذلك بأن الرفع جائز، وهو في العربية غير خطأ –كما صرّح الطبري– وأما حجتهم في أن ما بعده: (المعطوف– دما مسفوحا) منصوبٌ فمنقوضة؛ لأن النصب على قراءة من رفع (ميتةٌ) يكون عطفا على موضع أنْ ومعمولها: (أن يكون)، لا على (ميتةٌ)؛ لأنّها في موضع نصب على الاستثناء والتقدير: إلا كونَ ميتةٍ أو دما مسفوحا أو لحم خنزير، وعلاوة على ما سبق فالقراءة متواترة قد صحّت عن إمامين هما: ابن عامر وأبو جعفر فكيف نضعّفها ؟!

وهذا الجواب هو معنى ما استدرك به مكي كلامه في النص السابق، وهو عين ما أجاب به النحاس والسمين الحلبي منافحَيْن عن قراءة الرفع موجهَين إياها، ومعترضَين على من حكم عليها باللحن أو الضعف.[1]

ويؤكد ما سبق أن محل المصدر المؤول (أن يكون) في موضع نصب سواء وجهتَ الاستثناء على الاتصال أو الانقطاع، بل ذهب جل النحاة إلى أنّ (أنْ) وما عملت فيه في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ لأنه

---

[1] ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٣،١٠٤/٢، الدر المصون ١٩٧/٥. وتوجيه قراءة الرفع على هذا النحو مسلك كثير من العلماء منهم: المحرر الوجيز٣٥٦/٢، الفريد ٧١١/٢، أنوار التنزيل ١٨٦/٢، البحر المحيط ٢٤٢/٤

كون وما قبله عين؛ مما يُقوي قراءة الرفع ويدعم تمام كان في الآية الكريمة.[١]

والمنهج أنَّ هذه القراءات صحيحة فصيحة لها وجه من العربية، وهي منقولة بما لا يدع مجالا للشكّ؛ فإنْ وصفها بعض اللغويين والمعربين بما لا يليق فهو من أحكامهم المعيارية وفق مقاييس العربية، لا من جهة الإنكار؛ وإلا فالكلّ حجة.

وعلاوة على التفاضل بين كان المكتفية وكان الناقصة، فهناك تفاضل آخر داخل التركيب القرآني الخاص بقراءة النصب ونقصان كان؛ حيث رجح بعض علماء الدراية ياء فعل الكون على تائها في التركيب القرآني: (إلا أن يكون ميتةً- إلا أن تكون ميتةً) زاعمين أن الياء هي الوجه، وأنها أقيس من التاء؛ لأن الاسم المضمر في (يكون) مذكر، وهو قوله: (قل لا أجد فيما أوحي إلي محرما) ولم يقل(محرمة)، والتقدير: إلا أن يكون المأكول ميتة.[٢]

ولتأنيث فعل الكون وجه معنوي كما للتذكير، وقد أسلفت بيانه عند توجيه قراءة النصب مع الياء ومع التاء؛ فإذا كان التذكير حملا على

---

[١] ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٩٦/١، البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٤٧/١، البحر المحيط ٢٤٢/٤، وقد ورد الاحتمالان دون ترجيح في: الدر المصون١٩٥،١٩٦/٥، والتفصيل في إعراب آيات التنزيل ١٠٣،١٠٤/٨، وذهب العكبري في التبيان ٥٤٥/١ إلى أنه استثناء من الجنس فهو متصل، وظاهر كلام الزمخشري في الكشاف ٤٠٦/٢ أنه متصل.

[٢] حجة القراءات لأبي زرعة ص٢٧٦، وينظر: الحجة لأبي علي٤٢٣/٣، مجمع البيان للطبرسي١٣٨/٤

لفظ(ما) فالتأنيث حمل على معناها؛ إذ إن المُحرّم لابد أن يكون عينا أو نفسا أو جثة، وهذه كلها مؤنثة، وقيل قد يحمل الضمير على معنى المأكولة أو المطعومة، فلا حاجة إلى تفاضل وتفضيل.

الموضع الرابع:

﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ ﴾ ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ ﴾ ﴿ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾ ﴾ ﴿ وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٩٦﴾ ﴾ ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٩٧﴾ ﴾ **الشعراء ١٩٢-١٩٧**

الشاهد: قوله تعالى:" أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ ... "

وجوه القراءة: قرأ ابن عامر الشاميّ: (أو لم تكن لهم آيةٌ) بالتاء والرفع، وقرأ الباقون: (أو لم يكن لهم آيةً) بالياء والنصب.[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

(تكن) تحتمل وجهين إعرابيين على قراءة ابن عامر برفع(آيةٌ):

الوجه الأول: كان ناقصة، وبه قال جمهور العلماء، لكنهم اختلفوا في الإعراب على احتمالات أهمها الاحتمالان الآتيان:

الاحتمال الإعرابي الأول للنقصان مع الرفع: ذكره الفراء حيث قال: "ولو قلت: (أو لم تكن لهم آيةٌ) بالرفع (أن يعلمه) تجعل (أن) في موضع نصب لجاز ذلك."[2]

---

[1] ينظر: السبعة ص٤٧٣، المبسوط ص٣٢٨، الكامل ص٦١٢

[2] معاني القرآن ٢٨٣/٢

وقد أشار نصُّ الفراء إلى الإعراب الأول المحتمل على قراءة رفع(آيةٌ) ونقصان فعل الكون، حيث تعامل مع تركيب الجملة على الظاهر دون تقديم أو تأخير؛ على أن تكون (آيةٌ): اسم كان، وأن وما دخلت عليه في موضع نصب خبر كان. لكن الفرّاء لم يُبيّن الأثر الدلالي للنقصان مع الرفع، وهو ما كشفه ابن خالويه فقال: "قرأ ابن عامر وحده (أو لم تكن) بالتاء (لهم آيةٌ) بالرفع جعلها اسم تكون، وخبر يكون(أن يعلمه)؛ لأن(أن) مع الفعل مصدر، والتقدير: أو لم تكن لهم آيةٌ علمَه بني إسرائيل، ومعناه: أو لم تكن آيةٌ معجزة ودلالة ظاهرة علمَ بني إسرائيل بمحمد في كتب الأنبياء قبله أنه نبي، وأن هذا القرآن من عند الله عز وجل، ولكنهم (لما جاءهم ما عرفوا كفروا به) على بصيرة ليكون أوكد في الحجة عليهم.[1]

الاحتمال الإعرابي الثاني للنقصان مع الرفع: كشف عنه أبو علي، فقال: "وجْه قولِ ابن عامر: (تكنْ لهم آيةٌ) أنّ (تكنْ) ليس للآية، ولكن تُضمر في(تكنْ) القصة أو الحديث، لأن ما يقع تفسيرا للقصة والحديث من الجمل....فـــ(آيةٌ) مرتفعة بأنها خبر الابتداء الذي هو(أن يعلمه) علماء بني إسرائيل."[2]

وظاهر من نصّ أبِي عليّ أنه خرّج للنقصان مع الرفع وجها آخر ترتّب عليه أثر في التركيب بالإضمار والتقديم والتأخير؛ حيث أضمر في الفعل(تكن) اسما تأويله: القصة، و(أن يعلمه) مبتدأ مؤخر، و(آيةٌ) خبر المبتدأ، والجملة (آيةٌ أن يعلمه): خبر كان. لكن أبا علي لم يُبين معنى

---

[1] ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٣٨/٢-١٣٩ بتصرف

[2] ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٣٦٩/٥-٣٧٠

النقصان مع الرفع، وجاء الإمام مكي فبيّنه بعدما استحسن هذا الاحتمال الإعرابي وقدر معناه هكذا: أو لم تكن لهم القصةُ علمُ علماء بني إسرائيل به آيةٌ.[1]

الوجه الثاني: كان تامة، وبه قال بعض مُعربي القرآن وأهل الدراية. يقول ابن أبي مريم:"(أولم تكن لهم) بالتاء(آيةٌ) بالرفع قرأها ابن عامر وحده، والوجه أنه أضمر في(تكن) ضمير القصة، وجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا...ـــ ويجوز أن تكون(آية) اسم كان، و(لهم) خبره تقدم عليه...ويجوز أن تكون كان ههنا تامة، و(آية) فاعلها، و(أن يعلمه) بدل من (آية) وموضعه رفع، والتقدير: أو لم تقع لهم آية، ثم أبدل عن الآية فقال: علم علماء بني إسرائيل."[2]

ولعل هذا النص أول نص يوجّه (تكن) على التمام مع قراءة رفع (آية)، وسائر المعربين وأهل الدراية والتأويل قبله لم يوجههوا قراءة الرفع على التمام البتة، وإنما وجهوها على أن (كان) ناقصة فقط. هذا ونص ابن أبي مريم دالّ على ما يأتي:

١- وجّه ابنُ أبي مريم قراءةَ الرفع مع التأنيث: (تكن لهم آيةٌ) على التمام بعد ذكره الاحتمالَين الإعرابيين -اللّذين أسلفت بيانهما- لوجه نقصان(كان) مع الرفع، مما يوحي بترجيحه توجيه الرفع على النقصان أولا.

---

[1] راجع: الكشف ١٥٢/٢

[2] الموضح في وجوه القراءات ٩٤٦/٢-٩٤٧

٢- بيّن صاحبُ الموضّح الأثر التركيبي لقراءة الرفع في اكتفاء (كان) بمرفوعها (آية) دون حاجة إلى خبر.

٣-كما كشف عن الأثر الدلالي لقراءة الرفع على وجه تمام(كان) بأن معناها(وقع) وتقدير المعنى: أو لم تقع لهم آية.

ويتجلى الأثرُ التركيبي للصورة اللفظية لقراءة الرفع والتأنيث : (أو لم تكن لهم آيةٌ) على وجه التمام في اكتفاء كان بمرفوعها أو فاعلها: (آيةٌ)، و(لهم) متعلق بكان، و(أن يعلمه) بدل أو خبر مبتدإٍ محذوف[١]؛ ومن ثم تستغني(كان) عن الخبر؛ ويُساقُ التركيب على ظاهره: جملة فعلية مكونة من مضارع وفاعله.

وقد تَرتّب على هذا الشكل التركيبي مع وجه التمام أثر في دلالة فعل الكون على الوقوع -كما ذكر ابن أبي مريم-، أو الحصول أو الحدوث، والمعنى: أو لم تقع(تحصل) لهم آية، وقد يُقدر: أو لم يحدثْ لهم علامةُ علمِ علماء بني إسرائيل.[٢]

ثانيا: توجيه قراءة النصب

كان ناقصة على قراءة جمهور الناس بنصب: (آية) مع تذكير الفعل: (يكنْ)، يقول الزجاج: "إذا قلت (يكن) فالاختيار نصب(آية)، ويكون (أن يعلمه) اسم كان، ويكون (آية) خبر كان، المعنى: أو لم يكن علمُ علماء بني إسرائيل أن النبيَّ-عليه السلام-حقٌّ وأن نبوته حق آيةً؟ أي علامة موضِّحة، لأن العلماء الذين آمنوا من بني إسرائيل وجدوا ذكر النبي-

[١] ينظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٧٠/٢، أنوار التنزيل ١٥٠/٤

[٢] ينظر: الموضح٩٤٧/٢، التبيان ١٠٠١/٢، الدر المصون ٥٥٢/٨

عليه السلام-(مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل) كما قال الله عز وجلّ."[1]

والنص واضح في بيان الأثر التركيبي والدلالي لنقصان (كان) على النحو الآتي:

قراءة النصب مع نقصان (يكن) تركيبيا: قراءة واضحة الإعراب في أن(آية) خبر مقدم لكان، واسم كان: (أن يعلمه) مؤخر؛ لأنه في تأويل مصدر تقديره: علم علماء بني إسرائيل.

الأثر الدلالي كما ذكر الزجاج على معنى: أو لم يكن لهؤلاء المنكِرين علمُ علماء بني إسرائيل أن النبي-عليه السلام-حق وأن نبوته حق آيةً؟

ووجه تذكير فعل الكون: "أنه حمله على أن قوله: (أن يعلمه) اسم كان، فذكر؛ لأن العِلم مذكر، فهو اسم كان، ونصب(آية) على خبر كان".[2]

الترجيح بين قراءتي الرفع والنصب:

تواترت نصوص كثير من أهل الدراية والتأويل والإعراب على تضعيف قراءة ابن عامر برفع (آيةٌ) وتأنيث(تكن)، وفي المقابل اختاروا قراءة الجمهور بنصب (آية) وتذكير (يكن) على نقصان فعل الكون، ومن هذه النصوص:

قال الأخفش عن رفع(آية):"وقد يجوز الرفع، وهو ضعيف."[3]

---

[1] معاني القرآن للزجاج ١٠١/٤

[2] راجع: الكشف١٥٢/٢

[3] معاني القرآن للأخفش ٤٦٢/٢

يقول أبو جعفر النحاس:"ويبعد رفع (آية) لأن (أن يعلمه) هو الآية."[١]

وقال ابن خالويه:"وقرأ الباقون (أو لم يكن) بالياء(آية) بالنصب خبر كان، واسم كان(أن يعلمه) وهو الاختيار؛ لأن (آية) نكرة، و(أن يعلمه) معرفة، وإذا اجتمعت معرفة ونكرة اختير أن يجعل المعرفة اسم كان والنكرة خبره. وسيبويه لا يُجوّز ذلك إلا في ضرورة شاعر."[٢]

ويقول صاحب الكشف:"وحجة من قرأ بالتاء أنه أنث لتأنيث الآية، ورفَع (آية) لأنها اسمُ كان، و(أن يعلمه) خبر كان، وفي هذا التقدير قبح في العربية؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة، والأحسن أن يضمر القصة و(أن يعلمه) ابتداء، و(آية) خبر الابتداء، والجملة خبر كان، فيصير اسم كان معرفة". ثم علل اختيار قراءة الياء والنصب قائلا: "وهو الاختيار؛ لأن أكثر القراء عليه، وهو وجه الكلام في العربية."[٣]

ومن جملة النصوص السابقة المرجّحة للنصب على الرفع، وفي ضوء ما أسلفت من توجيهٍ لقراءتي الرفع والنصب، يمكن استنتاج الآتي:

أولا: الحكم على قراءة الرفع والتأنيث: (أو لم تكن لهم آيةٌ) بالضعف وعدم القوة بسبب قبح توجيهها إعرابيا، وعدم مطابقة هذا التوجيه

---

[١] إعراب القرآن ١٩٢/٣

[٢] إعراب القراءات السبع ١٣٩/٢ وقوى الطوسي قراءة الياء والنصب، واختارها الهذلي، وحكم النيسابوري وأبو السعود بعدم قوة قراءة الرفع. ينظر: التبيان٦١/٨، الكامل ص٦١٢، غرائب القرآن٢٨٥/٥، إرشاد العقل السليم٢٦٤/٦

[٣] ينظر: الكشف ١٥٢،١٥٣/٢

الإعرابي للقاعدة النحوية، وعدم جريانه على سنن العربية، وليس بسبب القراءة نفسها.

ثانيا: علة تضعيف الرفع يعود إلى أمرين

١- توجيه (كان) مع قراءة الرفع على أنها ناقصة وليست تامة.

٢- توجيه إعراب(آية) على أنها اسم كان مع أنها نكرة، وتوجيه إعراب (أن يعلمه) على أنه الخبر مع أنه معرفة، والقاعدة النحوية تقول: إذا اجتمع في(كان) الناقصة معرفة ونكرة كانت المعرفة بالاسم أولى من النكرة، وليس العكس.

ثالثا: ترجيح قراءة النصب والحكم عليها بالقوة يرتكز على أن اسم كان: (أن يعلمه)معرفة؛ لأنه بمعنى(علم علماء بني إسرائيل)، وخبرها (آيةً)نكرة، وهذا وجه الكلام في العربية.

رابعا: حاول العلماء تخريج قراءة الرفع والتأنيث مع نقصان(كان) على وجه صحيح من العربية، وهو: أن يكون تأنيث الفعل لمضمر هو اسم كان وتقديره: القصة، وترفع (آية) على أنها خبر مبتدأ مقدم، والمبتدأ (أن يعلمه) ، والجملة من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر خبر كان ، ويصبح التقدير- في غير القرآن- :(أو لم تكن لهم القصة علم علماء بني إسرائيل به آية).

خامسا: ذكرت أن أساس الحكم على قراءة الرفع بالضعف هو: عدّ (كان) ناقصة لا تامة؛ وأحسن ما يقال في توجيه قراءة الرفع هو ما أسلفنا ذكره من أن(تكن) تامة تكتفي بفاعلها(آية) دون حاجة إلى تأويل أو تقديم أو تأخير؛ ومن ثم نتعامل مع التركيب على ظاهره أي: جملة

فعلية مكونة من (فعل مضارع+ فاعل) دالة على تجدد الآيات لأهل مكة على صدق النبوة وصحتها وتكرر حدوثها، ويكون المعنى المبني على هذا التركيب: أو لم تقع(تحصل) لأهل قريش آيةٌ أو علامة واضحة هي: علم علماء بني إسرائيل بالنبي وبصفاته في كتبهم.[1]

[1] وقد ألمح الشوكاني إلى أفضلية حمل قراءة الرفع على التمام لا النقصان خروجا من عدم استساغة جعل النكرة اسما والمعرفة خبرا. راجع: فتح القدير ٤/١٥٥-١٥٦

الموضع الخامس والموضع السادس[1]:

﴿ ۞ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾ ﴾ ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ **يس/٢٨-٢٩**

﴿ قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ ﴿ إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ **يس/٥٢-٥٣**

الشاهد: قوله تعالى: " إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ ..."

وجوه القراءة: في الموضعين قرأ أبو جعفر وحده بالرفع في: (صيحة واحدة)، وقرأ الباقون (إلا صيحةً واحدةً) بالنصب.[2]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

كان تامة على قراءة رفع (صيحة) في الموضعين يقول الفراء في الموضع الأول: "وقوله: (إن كانت إلا صيحةً واحدة) نصبتها القراء، إلا أبا جعفر فإنه رفعها، على ألا يضمر في(كانت) اسما. والنصب إذا

---

[1] وسيعالج البحث الموضعين معا؛ لاتحادهما تركيبيا ودلاليا، وتشابه سياقاتهما.

[2] ينظر: المبسوط ص٣٧٠، الكنز ص٦١٨، النشر٢/٢٦٤

أضمرت فيها، والرفع والنصب جائزان. وقد قرأت القراء: (إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) بالرفع والنصب، وهذا من ذاك."[١]

ومن النص السابق تقرأ الآتي:

١- وجه الفراء قراءة الرفع تركيبيا بعدم إضمار اسم في فعل الكون؛ مما يدل على تمام كان، ولم يبين الأثر الدلالي لتمام فعل الكون.

٢- جوّز الفراء وجه الرفع على تمام فعل الكون، وجوّز النصب على نقصانه؛ ومن ثم لم يُرجح قراءة على أخرى.

٣- شبه الفراء التركيب موضع الشاهد في جواز الرفع والنصب بتركيب آية البقرة/٢٨٢ الذي قرأه عاصم بالنصب: (تجارةً حاضرةً) على النقصان، ورفعه الباقون على التمام.

والأثر التركيبي لقراءة المدنيّ بالرفع بيّن في اكتفاء (كان) بمرفوعها (صيحة)؛ لأنها ليست(كان) التي تطلب الاسم والخبر، فالتركيب على ظاهره دون تقدير أو إضمار.

وفي هذا الشكل التركيبي أيضا أُنّث فعل الكون بإلحاق تاء التأنيث به رغم أنه أسند إلى ما بعد إلا من المؤنث هكذا: (إن كانت إلا صيحةٌ).

ومعنى(كان) التامة على قراءة رفع(صيحة): الوقوع والحدوث، وفي السياق القرآني للموضعين تصير دلالة الآيتين: ما وقعت أو حدثت إلا صيحةٌ واحدةٌ.[٢]

---

[١] معاني القرآن ٣٧٥/٢

[٢] راجع:إعراب القرآن للنحاس٣٩١/٣، المحرر الوجيز ٤٥٢/٤

ثانيا: توجيه قراءة النصب

(كانت) ناقصة على قراءة نصب (صيحة) يقول أبو جعفر النحاس موجها قراءة الموضع الأول في يس:"(إن كانت إلا صيحةً واحدةً...) في (كانت) مضمرٌ أي: إن كانت عقوبتهم أو بليّتهم إلا صيحةً."[1]

والنص دال على ما يأتي:

١- وجّه النحاس قراءةَ نصب(صيحةً واحدةً) تركيبيا بالإشارة إلى أن في فعل الكون مضمرا، مما يعني أنها (كان) التي تفتقر إلى اسم وخبر؛ فالاسم مضمر والخبر (صيحة).

٢- وجّه النحاس القراءة دلاليا بتقديره اسم (كان) الناقصة على معنى: إن كانت عقوبتهم أو بليتهم إلا صيحةً.

والأثر التركيبي لقراءة العامّة بنصب(صيحةً واحدةً) في موضعي سورة يس على ما تقدم في أن (كان) ناقصة، واسمها ضمير مستتر يعود إلى ما يُفهم من السياق، و(صيحة) خبرها.

والمعنى المبني على نقصان (كان) يختلف باختلاف تقدير الاسم المضمر الأوفق بسياق الآيات في الموضعين، والسياقان يتمحوران حول سرعة حدوث الصيحة للإهلاك أو للإحياء، ولا يخلوان من التهويل والوعيد للكفار؛ لكن المعنى في الموضع الأول: أن إنزال العذاب بهم وإهلاكهم كان بصيحة، والمعنى في الثاني: أن بعثهم وإحياءهم كان بصيحة.

---

[1] إعراب القرآن ٣/٣٩٠

ومع كثرة تقديرات العلماء لاسم كان بدلالة السياق في كل موضع، لكنه اتّفِق على أن يكون المقدر في الموضعين اسما مؤنثا لتأنيث فعل الكون، وعلى وزن بناء المرة تناسبا مع الخبر؛ ليصير المعنى في سياق الموضع الأول: ما كانت العقوبة أو البليّة أو الهلَكة أو الأخذة أو النقمة إلا صيحة واحدة، والمعنى في السياق الثاني: ما كانت الإعادة أو الواقعة أو النفخة إلا صيحة واحدة.[١]

الترجيح بين القراءتين:

عامة القرأة نصبت(صيحة واحدة)في الموضعين على تأويل نقصان (كان) كما ذكرت، غير أن أبا جعفر المدني قرأ في الموضعين (إلا صيحةٌ واحدةٌ) رفعا، وقد أنكر أبو حاتم السجستاني قراءة الرفع وضعّفها كثير من النحويين، وفي المقابل رجّح الطبري وابن عقيل الهذلي قراءة النصب وصوّباها، وعماد تضعيف الرفع وتصويب النصب سببان:

الأول: أما تضعيف قراءة الرفع فلإلحاق تاء التأنيث بفعل الكون: (كانت) مع الفصل بينه وبين فاعله المؤنث بإلا، وكان الأصل والقياس والاستعمال أن يُذكّر الفعلُ وألا تُلحق التاءُ به لإسناده إلى ما بعد(إلا) من المؤنث.[٢]

---

[١] راجع: جامع البيان ٤٢٨/١٩، ٤٥٩، إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/٣، الكشاف١٧٤/٥، مفاتيح الغيب ٢٦،٩٠/٢٦

[٢] راجع: إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠،٣٩١/٣، الفريد ٣٤٥/٥، البحر المحيط٣١٧/٧

الثاني: وأما ترجيح النصب فلإجماع الحجة من القرَأة على ذلك، ولأن في (كانت) مضمرا وخبرها (صيحةً)[١].

والجواب يتلخص فيما يأتي:

أ- أن التعبير القرآني أنّث الفعل في قراءة التمام قصدا إلى مطابقة ما بعد إلا، ونظرا إلى ظاهر لفظ الفاعل المؤنث(صيحة) ومراعاة له؛ فالصيحة في حكم الفاعل، إذ إن محصول الكلام: قد كانت أو وقعت أو حدثت صيحة واحدة.[٢]

ب- لا عبرة بإنكار أبي حاتم على أن تقدير المستثنى منه عامّ مؤنث ليطابق قراءة النصب، فلا مانع منه.[٣]

ج- إن التأنيث لتهويل الواقعة، ووصف الصيحة بواحدة للتأكيد.[٤]

د- جوز الفراء قراءتي الرفع والنصب على السواء، وجوّد الزجاجُ قراءة أبي جعفر.[٥]

هـ- كلتا القراءتين متواترة؛ فلا يجوز بأي حال تصويب إحداهما، أو إنكار الأخرى؛ لأن كلتيهما قرآن، وأحكام النحاة لبيان درجة الصواب من مقاييس العربية لا للإنكار، أو للتفاوت الشرعي في كلام الله، فكله قرآن كريم من رب حكيم.

---

[١] راجع: جامع البيان ٤٢٨/١٩، الكامل في القراءات العشر ص٦٢٥

[٢] ينظر: الكشاف ١٧٤/٥، المحرر الوجيز٤٥٢/٤، مجمع البيان٢٠٤/٨

[٣] حاشية الشهاب الخفاجي ٢٣٨/٧

[٤] غرائب القرآن ٥٣١/٥

[٥] ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢٨٤/٤

الموضع السابع:

﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ۝٧ ﴾ **الحشر/٧**

الشاهد: قوله تعالى:"... كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ "

وجوه القراءة: قرأ أبو جعفر وهشام عن ابن عامر من أكثر طرق الحلواني: (كي لا تكونَ دُولةٌ) بالتاء والرفع، ونقل الداني عن هشام: (كي لا يكونَ) بالياء مذكرا مع بقائه على رفع (دُولة)، وقرأ جمهور القراء: (كيْ لا يكونَ دُولةً) بالياء والنصب.[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

فعل الكون يحتمل وجهين إعرابيين على قراءة أبي جعفر ورواية هشام برفع (دُولةٌ):

الوجه الأول: تمام فعل الكون مع رفع(دولة) واكتفاؤه بفاعله، سواء أكان الفعل بالياء مذكرا أم كان بالتاء مؤنثا.

[1] ينظر: جامع البيان للداني٤/١٦٣٥، الكافي ص٢١٦، الكنز ص٦٧٩

يقول مكي: "قوله: (كي لا يكون دُولة) قرأها هشام بالتاء، ورفع(دُولة)، جعل (كان) بمعنى وقع وحدث تامة، لا تحتاج إلى خبر، فرفع(الدُولة) بها، وأتى بالتاء لتأنيث لفظ (الدُّولة)، وعنه أنه قرأ بالياء ورفع(الدولة)، وذكّر الفعل؛ لأن تأنيث (الدُّولة) غير حقيقي، وبالوجهين يُقرأ لهشام."[1]

ومن النص السابق نلاحظ الآتي:

١- أشار ابن أبي طالب إلى وجه قراءة الرفع تركيبيا مع تذكير فعل الكون وتأنيثه بأنها لا تحتاج إلى خبر، ووجَّهها دلاليا بأنها بمعنى الوقوع والحدوث.

٢- علل مكي تأنيث فعل الكون وتذكيره؛ بأن التأنيث يتجانس مع تأنيث الفاعل، وأما تذكير الفعل رغم تأنيث الفاعل فقد سوغه مجازية تأنيث الفاعل.

٣- ما ذكره الإمام مكي على قراءة الرفع قد سبقه إليه الزجاج عندما أشار إلى وجه التمام مع تذكير فعل الكون فقط، وكذا أبو جعفر النحاس أشار إلى وجه التمام مع تأنيث الفعل فقط.[2]

والأثر التركيبي لهذا الوجه على قراءة رفع(دولةٌ) في أن فعل الكينونة تام مستغنٍ عن الخبر باستعصامه بالدلالة على الحدث والزمن، مسندٌ على التأنيث (تكون) أو التذكير (يكون) - إلى (دُولة) المرفوعة

---

[1] الكشف ٣١٦/٢

[2] ينظر: معاني القرآن للزجاج ١٤٦/٥، إعراب القرآن للنحاس٣٩٥/٤

على الفاعلية، و(بين الأغنياء منكم) متعلق بـــ(دُولة) أو وصفٌ لها، والتركيب على ظاهره من غير إضمار أو تقديم أو تأخير.[١]

أما الأثر الدلالي لوجه التمام على قراءة رفع (دولة) ففي أن فعل الكينونة بمعنى الوقوع أو الحدوث، والجملة: (كي لا تكون دولةٌ بين الأغنياء منكم) تعليل لقوله: (فلله والرسول) أي: فالفيء وحكمه لله وللرسول يقسمه على ما أمره الله كيلا تحدث دُولة جاهلية، ولينقطع أثرها، أو كيلا يقع تداولٌ له بين الأغنياء منكم، وقيل المعنى: كيلا يكون الأمر إلى دولة، وكلها متقاربة.[٢]

وأما مسألة تذكير فعل الكون –على قراءة الرفع– وتأنيث الفاعل: (تكون دُولةٌ) فواضحة فيما سبق من نصّ الإمام مكيّ، ومثل هذا لا يخرج عن عادة العرب في مخاطباتهم عندما يكون التأنيث مجازيا.

الوجه الثاني: نقصان فعل الكون مع قراءة رفع(دولة) يقول النحاس:"وقرأ يزيد بن القعقاع(كي لا تكون دولةٌ) بالرفع وتأنيث(تكون)، و(دُولة) اسم تكون، (بين الأغنياء) الخبر."[٣]

والنص دال بوضوح على نقصان فعل الكون على اعتبار (الدّولة) مرفوعة به، وعلى أن يكون خبره (بين الأغنياء)، ولم يُبيّنْ النحاسُ الأثر الدلالي لنقصان فعل الكون مع الرفع.[٤]

---

[١] ينظر:الجامع لأحكام القرآن ٣٥٢/٢٠-٣٥٣، التفصيل ٧٠/٢٨

[٢] ينظر: معالم التنزيل ٧٤/٨، الكشاف ٧٨/٦، مجمع البيان ٣٢٩/٩، البحر المحيط ٢٤٤/٨

[٣] إعراب القرآن للنحاس ٣٩٥/٤

[٤] والوجه الإعرابي لنقصان فعل الكون مع قراءة الرفع قد سبق النحاسَ إليه الطبري في جامع البيان ٥٢١/٢٢، والزجاج في إعراب القرآن ١٤٦/٥ وإنما ذكرت نص النحاس لوضوحه ومباشرته في بيان هذا الوجه.

ويظهر لك الأثر التركيبي لهذا الوجه في سوقه – كما سبق نظيره في وجه التمام – على ظاهره دون حاجة إلى تقديم أو تأخير أو إضمار، ويصير المعنى: فعل ذلك في الغنائم كي لا يكون هناك تداولٌ لها بين الرؤساء والأغنياء ولا يصيب الفقراء.

ثانيا: توجيه قراءة النصب

قرأ جمهور القراء بياء المضارعة ونصب(دُولةَ) على نقصان فعل الكون في الموضعين. يقول الأخفش: "وقال:(كي لا يكونَ دُولةً). و(الدُّولةُ) في هذا المعنى: أن يكونَ ذلك المالُ مرة لهذا، ومرة لهذا...، وأما انتصابها فعلى: كيلا يكونَ الفَيءُ دُولةً. و: كيلا تكونَ دُولةً ، أي: لا تكونُ الغنيمةُ دُولةً."[1]

وتقرأ من نص الأخفش ما يأتي:

١- لم يَذكر الأخفش سوى قراءة نصب(دُولةَ) مبينا أثرها المعنوي على تذكير الفعل هكذا: كيلا يكون الفيءُ دُولةً، وعلى تأنيثه هكذا: كيلا تكون الغنيمةُ دُولةً.

٢- لم يُبين الوجهَ التركيبي مع قراءة النصب، ولكن يُستوحى من تقديره اسم كان المضمر، ونصبه(دولة)، أنه يعني نقصان فعل الكون.

٣- قدر الأخفش اسم فعل الكون على وجهي التذكير والتأنيث، أما تذكير الفعل مع النصب فهو قراءة العامة من دون خلاف، لكن وجه التأنيث مع النصب غير مروي عن أحد، فلا داعي لبيانه، وحتى ما روي عن هشام من الياء والنصب كالجماعة قد قال عنه الحافظ أبو عمرو: هو

---

[1] معاني القرآن ٢/٥٣٩،٥٣٨

غلط لانعقاد الإجماع عنه على الرفع[1]، بما يدل على الخلاف في روايته النصب عموما بله التأنيث والنصب.

ويتجلى الأثرُ التركيبي للصورة اللفظية لقراءة الجمهور على النصب والتذكير: (كي لا يكونَ دُولةً بين الأغنياء منكم) في جعل (يكون) فعلا ناقصا يفتقر إلى اسم وخبر، فأُضمر فيه اسمه استنادا إلى ما تقدم في سياق الكلام، ونُصبت (دُولة): على الخبر، وقد سوّغ تذكيرَ الفعل تذكيرُ المرفوع المضمر، كما سيأتي تقدير معناه.

ويرتكز هذا الوجه الإعرابي لنصب(دولة) ونقصان فعل الكون دلاليا على تقدير(الفيء) ضميرا مستترا باتفاق المعربين وعلماء الدراية والتأويل؛ لانسجامه بعلاقة معنوية وسياق الكلام، ويصير التقدير على معنى: ما أفاء الله لهؤلاء الذين ذكرهم كيلا يكون الفيءُ الذي حقه أن يكون للفقراء متداولا مُتعَاوَرا بين الرؤساء يُعمل به كما كان يُعمل في الجاهلية.[2]

الترجيح بين القراءتين:

رجح الطبري قراءة الجمهور بنصب(دُولة) وتذكير الفعل (يكون) بل لا يستجيز غيرها-على حدّ تعبيره- أي لا يستجيز الرفع، وكذا اختارها مكي متكئَيْن في ذلك على أنها قراءة الجماعة ليس غير[3]، والحق أن كلتا القراءتين صواب؛ لأنهما متواترتان فقد قرأ بالرفع أبو جعفر وهشام عن ابن عامر، وللقراءتين وجههما في العربية، ولا يخالفان قواعد النحو وتخريجات النحاة.

---

[1] راجع: جامع البيان للداني ١٦٣٥/٤، النشر ٢٨٨/٢، معجم القراءات ٣٩٣/٩

[2] ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٥/٣، معاني القرآن للزجاج ١٤٦/٥، أنوار التنزيل للبيضاوي ٢٠٠/٥

[3] راجع: جامع البيان للطبري ٥٢١/٢٢، الكشف٣١٦/٢

المبحث الثاني: ما استوى فيه الرفع والنصب

الموضع الأول:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا ٢٩ ﴾ **النساء/٢٩**

الشاهد: قوله تعالى:" إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ "

وجوه القراءة: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب: إلا أن تكون تجارةٌ رفعا، وقرأ الكوفيون(عاصم وحمزة والكسائي) وخلف: تجارةً نصبا.[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

(كان) تامة تكتفي بمرفوعها على قراءة رفع(تجارة) يقول الأخفش: "فقوله: (إلا أن تكون تجارةٌ) استثناء خارج من أول الكلام، و(تكون) هي: (تقع) في المعنى، وهي(كان) التي لا تحتاج إلى الخبر؛ فلذلك رفع (التجارة)".[2]

---

[1] ينظر: السبعة ص٢٣١، جامع البيان ١٠٠٨/٣، الكنز ص٤٥٢، النشر ١٨٧/٢

[2] معاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١

ويُقرأ من نص الأخفش ما يأتي:

أولا: ذكر الأثر التركيبي لقراءة رفع(تجارة)، وهو تمام (كان) وعدم احتياجها للخبر، ولم يُشر إلى جواز نقصانها على النصب، مما قد يُوحي برجحان وجه الرفع عند الأخفش.

ثانيا: كشف عن أن دلالة (كان) مع قراءة رفع(تجارة) هي الوقوع.

ثالثا: بين نوع الاستثناء في الآية بأنه استثناء منقطع، معبرا عنه بقوله: (استثناء خارج من أول الكلام).

ويظهر الأثر التركيبي أو الإعرابي لتمام (تكون) في أن فيها معنى الكينونة، فاكتفت بفاعلها، وسيقت الجملة على الظاهر(فعل وفاعل) من غير تقدير ضمير؛ لاكتفاء الفعل اللازم بفاعله، وكذا في أن الاستثناء (إلا أن تكون...) منقطع ليس من الأول[١]، و(عن تراض) في موضع رفع صفة لتجارة[٢].

أما الأثر الدلالي لرفع(تجارة) في الآية الكريمة فيتجلى في أنّ: (تكون) دلت على حدث محقق الوقوع أعني: وقوع التجارة أو وجودها أو حدوثها أو حصولها بمعنى: لكنه إذا وقعت تجارة، أو: وُجدت تجارة، أو: حدثت تجارة عن تراض منكم، عندئذ يحلّ لكم أكلها[٣]، وانقطاع

---

[١] يقول أبو علي الفارسي في هذا الموضع:" من رفع فالاستثناء منقطع." الحجة ١٥٢/٣

[٢] يراجع: الفريد ٢٥٠/٢

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٥٣/١، جامع البيان للطبري ٦٢٨/٦، إعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/١، حجة القراءات لأبي زرعة ص١٩٩، الكشف ٣٨٦/١، مفاتيح الغيب ٧٢/١٠

الاستثناء يقوي الرفع؛ لأنه يعني مخالفة الجنس اللاحق وحكمه للجنس السابق وحكمه؛ فالتجارة عن تراض ليست من جنس أكل المال بالباطل، ولا تأخذ حكمها.

ثانيا: توجيه قراءة النصب

(كان) ناقصة على قراءة نصب(تجارة)، يقول الزجاج: "(إلا أن تكون تجارةً) المعنى: إلا أن تكون الأموالُ تجارةً."[1]

والنص-على شدة إيجازه- يُستنبط منه الآتي:

أولا: نقصان(كان) ، وهذا يستوحى من تقديره اسم كان.

ثانيا: أضمرَ الزجاج لـــ(كان) اسما مقدرا إياه بالأموال.

ويتجلى الأثرُ التركيبي لقراءة النصب في أنه جعل (كان) ناقصة، يلزمها الخبر المنصوب(تجارة)، و(عن تراض) في موضع نصب صفة لتجارة، وقد أضمر في (كان) اسمها الذي يتناسب وسياق الكلام كما سيأتي.

أما الأثر الدلالي لوجه النصب فعلاوة على تجرد الفعل للزمن المضارع من غير الحدث، فإن معناه ينجلي عند تقدير الاسم المضمر فهو إما:

أن يعود على الأموال وهذا ما ذهب إليه كثير من العلماء[2] والمعنى: (إلا أن تكون الأموالُ التي تأكلونها بسبب معاملاتكم تجارةً عن تراض منكم، فيجوز لكم عندئذ أكلها)، وهذا التأويل يتناغم وتقدم ذكرِ المال.

---

[1] معاني القرآن للزجاج٢/٤٤

[2] ينظر: معاني القرآن للزجاج٢/٤٤، جامع البيان للطبري ٦/٦٢٩، إعراب القراءات لابن خالويه١/١٠٥، حجة القراءات لأبي زرعة ص١٩٩، الكشف١/٣٨٦، شرح الهداية٢/٢٥٠، البسيط للواحدي٦/٤٦٨ وغيرهم مما يطول ذكره.

وجوز بعضهم إضمار الأموال مع جعل الخبر كالاسم: إلا أن تكون الأموالُ أموال تجارة، ثم "تحذفُ المضافَ، وتُقيمُ المضافَ إليه مقامه."[١]

أو أن يُفسّر بالتجارة كما رأى كثير من العلماء المجوِّزين لهذا التقدير أو سابقه[٢]، والمعنى: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً، وهذا التقدير أكثر رجحانا وأقرب إلى ماهية التجارة وتقلباتها؛ لأن التجارة غير مشروطة بالمال، ولا سيما أن العصر الحديث قد شهد أشكالا جديدة من التجارة؛ فيكون التقدير بالاسم(التجارة) تقديرا لعموم اللفظ من غير تخصيص بمآل الدلالة لعدم وجود قرينة مخصصة تخصيصا قطعي الدلالة في اللغة والأثر.

والاستثناء على قراءة النصب منقطع أيضا للعلة نفسها التي ذُكرت في قراءة الرفع وهي أن التجارة عن تراض ليست من أكل المال بالباطل.

الترجيح بين القراءتين:

القراءتان ذائعتان بين القرأة؛ فبينما قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف(تجارةً) نصبا، قرأها الستة الباقون رفعا، ومع ذلك لم يخْلُ كلام العلماء من ترجيح التمام حينا، وترجيح النقصان حينا آخر تصريحا أو

---

[١] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي٣/١٥٢، وانظر أيضا موضع البقرة ٢/٤٣٨

[٢] راجع: الحجة للفارسي٣/١٥٢، الكشف١/٣٨٦، شرح الهداية٢/٢٥٠، البسيط للواحدي٦/٤٦٨، الكشاف٢/٦١، البيان لابن الأنباري١/٢٥١، مفاتيح الغيب ١٠/٧٢، التبيان للعكبري ١/٣٥١

تلميحا، مما يعني ضمنا استواء الرفع والنصب. ودونك نصّين لتفضيل الرفع:

النص الأول: قال النحاس:"(إلا أن تكون تجارةٌ عن تراض منكم) هذه قراءة أهل المدينة وأبي عمرو، وقرأ الكوفيون(تجارةً) بالنصب. وهو اختيار أبي عبيد. قال أبو جعفر: النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب فأما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكون النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع؛ لأن(أن) ههنا في موضع نصب لأنها استثناء ليس من الأول، و(تكون) صلتها، والعرب تستعملها ههنا بمعنى وقع، فيقولون جاءني القوم إلا أن يكون زيدٌ ولا يكاد النصب يُعرف"[١].

النص الثاني: يقول الواحدي: "واختلف القراء في التجارة فرفعها بعضهم، ومن نصب فعلى تقدير: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً أو: إلا أن تكون الأموالُ أموالَ تجارة... والاختيار الرفع لمعنيين: أحدهما: أن الرفع أدل على انقطاع الاستثناء، وأن الأول محرم على الإطلاق، والثاني: أن من نصب أضمر التجارة، فقال: معناه: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً. والإضمار قبل الذكر ليس بقوي، وإن كان جائزا."[٢]

---

[١] إعراب القرآن للنحاس ٤٤٩/١

[٢] ينظر: التفسير البسيط ٤٦٧،٤٦٨/٦ بتصرف يسير

وبتدبر النصين نستخلص الآتي:

أولا: ألمح النحاس إلى أن قراءة النصب هي اختيار أبي عبيد[١] .

ثانيا: استبعد النحاس والواحدي وجه النصب، واختارا الرفع[٢].

ثالثا: استند النحاس والواحدي في تفضيلهما الرفعَ إلى ركيزتي المعنى والإعراب.

أما المعنى: فإن قراءة النصب تقتضي تقدير ضمير يعود على الأموال: (إلا أن تكون الأموال تجارةً..)، فالتجارة ليس فيها أكلُ الأموال بالباطل حتى يكون النصب. وإذا فُسّر بالتجارة: (إلا أن تكون التجارة تجارة...) فالإضمار قبل الذكر ليس بقوي، وإن جاز كما صرّح الواحدي.

وأما الإعراب: فيوجب الرفع-على حد قول النحاس-لأن العرب تستعمل (كان) تامة مع الاستثناء المنقطع، والرفع أدلُّ على انقطاع الاستثناء كما ذكر الواحدي.

---

[١] هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)صاحب الغريب المصنف، وله كتاب مفقود في معاني القرآن ينقل منه كثيرا أبو جعفر النحاس في كتابه(إعراب القرآن).

[٢] وكذلك الهذلي في الكامل يختار قراءة الرفع دون تعليل أو تحليل. راجع الكامل ص٥٢٥ ونقل أبو حيان في البحر ٢٤١/٣ وكذا السمين الحلبي٦٦٤/٣عن مكي بن ابي طالب أنه قال:"الأكثر في كلام العرب أن قولهم إلا أن تكون في الاستثناء بغير ضمير فيها على معنى يحدث أو يقع" ولم أجد هذا القول في المشكل ص١٨٨ ولا في الكشف ٣٨٦/١، بل إنه في الكشف يناقض ذلك حيث يشتم منه الميل إلى النصب لا إلى الرفع كما سيأتي بيانه.

ويمكن تناول النقاط سالفة الذكر على النحو الآتي:

أولا: نسبة النحاس اختيارَ قراءة النصب إلى أبي عبيد دون سوق حججه التي تدعم اختياره لا تخلو من الذاتية أو جهل التعليل.

ثانيا: الاستثناء منقطع في قراءة الرفع، وكذا في قراءة النصب، ولا سيما مع تقدير التجارة اسما لكان، وانقطاع الاستثناء لوجهين أحدهما: أن التجارة لم تندرج في الأموال المأكولة بالباطل، فتستثنى منها؛ وأكل الأموال بالتجارة جائز بإجماع الأمة، والثاني: أن الاستثناء إنما وقع على الكون، والكون معنى من المعاني ليس مالا من الأموال.[١]

ثالثا: ذكر الواحدي أن إضمار التجارة اسما لكان هكذا: (إلا أن تكون التجارةُ تجارةً) ليس بقوي، ومعلوم أن عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (تجارة)جار في فصيح الكلام[٢]؛ لذا جوزه الواحدي بعدما ضعّفه.

وأما تفضيل النصب فعمدة القول في ذلك نصا الطبري ومكي:

يقول الطبري: "قراءة النصب أعجب إليّ من قراءة الرفع؛ لقوة النصب من وجهين: أحدهما أن في(تكون) ذكر من الأموال. والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها، ثم أفردت بـــ(التجارة)وهي نكرة،كان فصيحا في كلام العرب النصب، إذ كانت مبنية على اسم وخبر."[٣]

---

[١] راجع: الحجة للفارسي١٥٢/٣، المحرر الوجيز ٤١/٢، البحر ٢٤١/٣

[٢] كقول الشاعر من بحر الطويل : ولله قومي: أيُّ قومٍ لِحُرَّةٍ * إذا كان يومًا ذا كواكبَ أشْنَعَا أي إذا كان اليوم (يوم الواقعة أو يوم القتال) يوما . ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٦/١، الحجة لأبي علي الفارسي ٤٤١/٢،١٥٢/٣

[٣] جامع البيان ٦٢٩/٦

ويقول صاحب الكشف: "وحجة من نصب أنه أضمر في(كان) اسمها، ونصب(تجارة) على خبر كان، على تقدير: إلا أن تكون الأموال تجارة، فأضمر الأموال، لتقدم ذكرها. وكان ذلك أولى لينتظم بعض الكلام ببعض، .... وحجة من رفع أنه جعل(كان) تامة، بمعنى: وقع وحدث، فرفع بها، واستغنى عن الخبر، على معنى: إلا أن تحدث تجارة، أو تقع تجارة. والعرب تقول: كان أمرٌ، أي حدث أمرٌ. ولولا إجماع الحرميين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب، لمطابقة آخر الكلام مع أوله."[1]

ويقرأ من النصين ما يأتي:

أولا: عدم تعصب الطبري ومكي لقراءة النصب.

أما الطبري فذكر أن قراءة النصب أعجب إليه من قراءة الرفع ؛ مما يوحي بإعجابه بقراءة الرفع أيضا وقبوله إياها.

وأما مكي فلم يصرح باختيار قراءة النصب رغم تناغمها سياقيا – من وجهة نظره– من قراءة الرفع، والذي منعه من ذلك هو إجماع الحرميين (ابن كثير ونافع وأبو جعفر) على الرفع؛ وكأن ذيوع القراءة وانتشارها بين قرأة مكة والمدينة خاصة قد حال بين الإمام مكي وبين القول باختيار النصب.

ثانيا: قد أظهرا ميلا لقراءة النصب متخذين من السياق وتماسك جوانبه الداخلية أساسا مرجعيا للقول بانتظام آخره مع أوله عند تقدير الأموال اسما لكان فيصير المعنى: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم

---

[1] الكشف ٣٨٦/١

بينكم بالباطل إلا أن تكون الأموال أموالَ تجارة)، وهذا هو ما صرح به مكي، وأومأ إليه الطبري [1] حيث ذكر أن في(تكون) ذكر من الأموال.

والذي يظهر لي أن المقصود على الوجهين بيان المخالفة في الحكم والمغايرة المعنوية بين الكلامين لا أنه مرفوع على الأول منصوب على الثاني، ويُترجم هذه المخالفةَ الاستثناءُ المنقطع بتقدير لكن على القراءتين، ويعني مخالفة الثاني لجنس ما قبله وحكمه، فعدم القصد إلى أكل المال بالباطل حكم مفهوم من الكلام السابق(لا تأكلوا...) ، والقصد إلى التجارة أو عدم النهي عنها حكم مفهوم من الكلام اللاحق (إلا أن تكون تجارة...)، وموقع المنقطع هنا بيّن جار على الطريقة العربية، إذ ليس يلزم في الاستدراك شمولُ الكلام السابق للشيء المستدرك، ولا يفيد الاستدراكُ حصرا، ولذلك فهو مقتضى الحال.

وحاصل المعنى: لا تقصدوا أكل الأموال بالباطل لكن اقصدوا وقوع تجارة أو: لكن وجود تجارة عن تراض غير منهي عنه، أو إذا كانت التجارة تجارةً عن تراض منكم يجوز لكم حينئذ أكلها.[2]

وينبغي تأكيد أنّ القراءتين متواترتان منتشرتان بين القراء العشر غايتهما المعنوية واحدة على النحو الآتي:

أما الرفع فهو أدلَّ على انقطاع الاستثناء وأكثر انسجاما معه؛ لأن المرفوع جاء اسما نكرة دالا على تعميم وشيوع؛ فيكون بذاته مُغنيا عن

---

[1] وكذلك ابن خالويه الذي استوحى من نقصان كان تلاحم مساق الآية. راجع: الحجة ص١٠٣،إعراب القراءات السبع١/١٠٥

[2] ينظر بتصرف: حاشية الشهاب الخفاجي ١٢٩/٣، حاشية القونوي ١٢٧/٧، روح المعاني ١٥/٥، التحرير والتنوير ٢٣/٥

تقدير اسم مرفوع على اسمية اسم كان ليصبح هو خبرا منصوبا لها؛ فالرفع من جهة الدلالة فيه إيجاز كإيجاز موادّ الدساتير، والقرآن الكريم دستور حياة وعلم وعمل.

وأما النصب فيعمل على انتظام الكلام والمشاكلة بين آخره وأوله، لكنه يحوج إلى تقدير يدخله الاختلاف بين العلماء، ويجعل النصّ مفتوحا مع أن الأصل في النصوص المتعلقة بالمعاملات المالية في القرآن الكريم الإغلاق؛ لمنع التقدير الذي قد يؤدي إلى الاختلاف، ومن بعد ذلك إلى هضم حقوق الناس، لكنّ لكل من القراءتين وجها من التخريج الصواب في صنعة الإعراب؛ لهذا أصاب الطبري حيث قال-قبل إبداء إعجابه بقراءة النصب-معلقا على القراءتين: "وكلتا القراءتين عندنا صواب جائزة القراءة بهما، لاستفاضتهما في قرأة الأمصار، مع تقارب معانيهما."[1]

[1] جامع البيان ٦٢٩/٦

الموضع الثاني:

﴿ وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلۡأَنۡعَٰمِ خَالِصَةٞ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِنَاۖ وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ١٣٩ ﴾ **الأنعام/١٣٩**

الشاهد: قوله تعالى:" وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُ "

وجوه القراءة: قرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر: (ميتةٌ) رفعا مع تاء المضارعة على التأنيث(تكن)، إلا ابن كثير فقد قرأها بياء المضارعة(يكن) مع الرفع، وقرأ الباقون:(ميتةً)نصبا بالياء في (يكن) باستثناء عاصم في رواية أبي بكر فقد قرأها بالتاء مع النصب .[1]

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

(كان) تامة على قراءة رفع(ميتة). يقول الزجاج بعدما ذكر وجْه النصب:"ويجوز (وإن تكنْ ميتةٌ) بالتاء ورفع الميتة، ويكون (تكنْ) بمعنى الحدوث والوقوع، كأنه: وإن تقع ميتةٌ، وإن تحدثْ ميتةٌ."[2]

---

[1] ينظر: السبعة ص٢٧٠-٢٧١، المبسوط في القراءات العشر ص٢٠٣، جامع البيان في القراءات السبع ١٠٦٦/٣-١٠٦٧، النشر١٩٩/٢-٢٠٠ هذا وقد عالج البحث الاختلاف القرائي في فعل الكون بين الياء(يكن) والتاء(تكن) علاوة على معالجته الرفع والنصب لـــ(ميتة)؛ لارتباطهما الوثيق في التركيب القرآني الذي تتنوع آثاره الدلالية باختلاف نمط التركيب.

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢٩٥/٢

وقال ابن خالويه:"قوله تعالى: (وإن تكن ميتة) يُقرأ بالياء والتاء. ويُقرأ بنصب ميتة ورفعها. فالحجة لمن رفع: أنه جعل(كان) بمعنى حدث ووقع، فلم يأت لها بخبر."[1]

ومن النصين تستنبط الآتي:

أولا: (كان) –على قراءة رفع(ميتة)– تامة ولم يُؤت لها بخبر.

ثانيا: معنى(كان) على الرفع: حدث ووقع، أي: إن تقع ميتةٌ، أو : إن تحدث ميتةٌ.

ثالثا: مضارع كان –على وجه التمام– يكون بالياء (يكنْ)، وقد يُقرأ بالتاء(تكنْ).

ويتجلى الأثر التركيبي في أن رفع الاسم (ميتة) على تمام (كان) وعدم احتياجها إلى خبر، وأنّ فعل الكون فعل الشرط سيق بصيغة المضارع، والفاعل المسند إليه الكون هو (ميتة)، وقد اكتفت به كان فسيق التركيب على ظاهره مكون من فعل(المسند–تكن أو يكن)، وفاعل(المسند إليه– ميتة).

ولهذا الوجه الإعرابي (وجه الرفع) متكأٌ في المعنى ينسجم مع سياق الآية وتركيبها؛ ويتلخص أثره في أن" الكون لا يحتاج إلى خبر؛ لأنه بمعنى: وإن وقع ميتة، أو حدث ميتة"[2]، ويدل فعل الكينونة في سياق أسلوب الشرط على أنه كلما تقع ميتة؛ فالجميع شركاء في تناولها؛ ومن ثم يكون معنى الآية مع رواية إلحاق فعل الكون علامة التأنيث: (وقال

---

[1] الحجة لابن خالويه ص١٥١

[2] ينظر: الحجة لأبي علي ٤١٥/٣، التفسير البسيط للواحدي٤٦٧/٨

الكفار إن ما في بطون هذه الأنعام من الأجنة الأحياء خالص للذكور محرم على الإناث، وإن تقع أو تحدث ميتةٌ؛ فالذكور والإناث فيه سواء) وظاهرٌ أن تأنيث فعل الكون المسند يتجانس تماما مع تأنيث المسند إليه.

وأما وجه إلحاق الفعل علامة التذكير(الياء) مع الرفع واكتفاء (كان) في قراءة ابن كثير(وإن يكن ميتةٌ) فالتذكير على المعنى، كأنه أريد بالميتة شيء من الميتات، وقيل: إنه لم يُلحق الفعلَ علامة التأنيث لما كان الفاعل المسنَد إليه تأنيثه غير حقيقي. [1]

ثانيا: توجيه قراءة النصب

(كان)ناقصة على قراءة النصب يقول الفراء:"قوله(وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء)إن شئت رفعت الميتة، وإن شئت نصبتها فقلت: (ميتةً) ولك أن تقول تكن ويكن بالتاء والياء."[2]

وقد وجّه النحاسُ قراءة النصب فقال:"(وإن يكنْ ميتةً) بمعنى: وإن يكنْ ما في بطونها ميتةً والتأنيث بمعنى: وإن تكنْ الحُمولُ ميتةً. قال أبو حاتم: وإن تكن النَّسَمَة ميتةً. قال أبو عمرو بن العلاء: الاختيار يكن بالياء لأن بعده(فهم فيه) ولم يقل: فيها."[3]

---

[1] ينظر: معاني القراءات للأزهري ٣٩١/١، الحجة لأبي علي ٤١٥/٣

[2] معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١

[3] إعراب القرآن للنحاس ١٠٠/٢

ويُقرأُ من النصين الآتي:

أولا: أشار نص الفراء بإيجاز إلى وجهي الرفع والنصب لـــ(ميتة)، وجواز تذكير الفعل وتأنيثه مع الوجهين الإعرابيين، من غير تفصيل الأثر التركيبي، ومن غير إشارة البتة إلى الأثر المعنوي.

ثانيا: بيّن النحاس تأويل قراءة النصب معنويا بعود الضمير على (ما) إذا ذكر الفعل هكذا:(يكن)، وبعوده على الحُمول أو النسمة إذا أنثه هكذا:(تكن).

ثالثا: نقل النحاس وكذا أبو زرعة[1] وغيرهما عن أبي عمرو بن العلاء ميله إلى تقوية قراءة التذكير والنصب: (يكن ميتةً) بسبب تذكير الضمير العائد إليه في جملة جواب الشرط هكذا: (فهم فيه)، وعدم تأنيثه هكذا: (فهم فيها).

ولأن لكلِّ وجه إعرابي محتملٍ متكأً في المعنى والنحو؛ فإن الوجه التركيبي لقراءة الجمهور على النصب يظهر في أن كان ناقصة تفتقر إلى الاسم والخبر، والاسم مضمر يرجع إلى ما قبلها، وأما نصب الميتة فمن أجل أنها خبرُ كان.[2]

ومرتكز هذا الاحتمال الإعرابي من الدلالة واضح في أن اسم (يكن) مضمر ويعود إلى لفظ (ما) في الجملة التي قبلها، فتنسجم الجملة بعلاقة معنوية أوضح مع سياق الكلام، والتقدير: (وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتةً؛ فالذكور والإناث فيه شركاء)، وذكروا الفعل لأنهم أسندوه إلى

---

[1] راجع حجة القراءات لأبي زرعة ص٢٧٥

[2] ينظر: الموضح ٥٠٩/١

ضمير ما تقدم من قوله: (ما في بطون هذه الأنعام) وهو مذكر، ونصب (ميتة) مع تذكير فعل الكون مذهب جمهور القراء باستثناء عاصم في رواية أبي بكر الذي روى النصب ولكنه أنّث الضمير العائد إلى ما في بطون الأنعام، حملا على معنى(ما)، ووجه ذلك أن معنى(ما في بطون الأنعام) مؤنث ؛ لأنها من الأنعام، ويجوز أن يكون أراد أن تكون الأجنةُ ميتة.[١]

وتقدير الاسم المحذوف بالاسم الموصول المبهم(ما) يجعل الآية في سياق تعميم كليّ يناسب أحوال ما في بطن المرأة صغيرا أو كبيرا، أو نسمة، أو حيا، أو ميتا، أو ذكرا، أو أنثى، أو أي شيء آخر؛ لأنّ في الإبهام تعميمَ طردٍ، يتّسع لكل مقدّر وكل حاصل مهما تغير الزمان وتعددت النساء.

وقد أسلفتُ تقوية أبي عمرو قراءة التذكير والنصب: (وإن يكنْ ميتةً)؛ متّكِئا على تذكير الضمير العائد إليه في جملة جواب الشرط هكذا: (فهم فيه)، وعدم تأنيثه. ورُد هذا على أبي عمرو بأنه ليس جيدا؛ لأن(الميتة) لكل ميت ذكرا كان أو أنثى فكأنه قيل: (وإن يكن ميتا فهم فيه شركاء)، أعني: فلم يَصِر لأبي عمرو في تذكير الضمير في (فيه) حجّةٌ.[٢]، ويبدو في تعليل الرد علة مستحكمة لكلّ من قراءتي تذكير الفعل وتأنيثه، لكنّ لكلام أبي عمرو وجها داعما لقراءة التذكير خاصة استنبطه صاحبُه من تبصّر اللاحق والسابق من سياق الكلام، ويقبله تفسيرُ الآية على وجه ما.

---

[١] ينظر: التبيان للطوسي ٢٩٠/٤، المحرر الوجيز ٣٥٢/٢

[٢] راجع: البحر المحيط ٢٣٥/٤، الدر المصون١٨٧/٥

الترجيح بين القراءتين:

هذا الموضع يُعد مما استوى فيه التمام والنقصان عند علماء الدراية والتأويل ومعربي القرآن الكريم؛ إذ لم يرد عنهم من يُفضل أو يُرجح وجها على آخر ، وما اختار أبو عمرو وجها من وجهي التمام أو النقصان، وإنما رجح قراءة التذكير(يكن) متكئا على قرينة السياق الداخلي كما بينت، لكنه لم يُشر من قريب أو من بعيد إلى اختيار وجه الرفع(ميتةٌ) أو وجه النصب(ميتةً).

لكن ثمّة موضعا وحيدا اختار قراءة الجمهور بالياء والنصب ترجيحا على ما سواها؛ وهو في كتاب الكشف الذي قال فيه صاحبه: "وحجة من قرأ بالياء والنصب، وعليه أكثر القراء، وهو الاختيار أنه ذكّر الفعل لتذكير(ما) في قوله:(ما في بطون)؛ لأن الفعل لـــ(ما) وجعل (كان) ناقصة، تحتاج إلى خبر، فأضمر فيها اسمها، وهو ضمير(ما) في قوله:(وقالوا ما في بطون) ونصب(ميتة) على خبر (كان)، والتقدير: وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتة فهم في أكله شركاء."[1]

ولا أرى وجها لتفضيل الإمام مكيّ قراءة الجمهور بالياء والنصب إلا أنه عليه أكثر القراء، وهذا ليس وجها قاطعا؛ لثبوت تواتر قراءة النصب مع التاء، وكذا قراءة الرفع مع الياء والتاء، وأرجّح أن اختيار مكي كاختيار أبي عمرو إنما كان يستهدف ياء (يكن) لا نصب(ميتة).

ويمكن تلمّس فرق دقيق بين وجهي التمام والنقصان به تتكامل القراءات في كشف جوانب المعنى المراد؛ ذاك أنه إذا أرشدتك قراءةُ

---

[1] الكشف ١/٤٥٥

النصب صراحة إلى أن الكفار كانوا يُجيزون اشتراك ذكورهم وإناثهم في أكل الجنين الميت الذي يَخرج من بطون الأنعام فقط؛ وعماد ذلك-كما سبق- إسناد فعل الكون إلى (ما) هكذا: (وإن يكن ما في بطون الأنعام ميتةً؛ فالذكور والإناث فيه شركاء)، فإنه يُستوحى من قراءة الرفع على تقدير: (وإن تقع ميتةٌ فهم فيه شركاء) جوازُ الاشتراك بين الذكور والإناث في أكل كل ميتة سواء ما يخرج من أجنة الأنعام ميتا، أو ما يموت من الأنعام نفسها، ويدعم هذا الاستنباط من قراءة الرفع ما نقلته كتب التأويل من أنه" كان من سنة هؤلاء الكفار أن ما خرج من الأجنة ميتا من تلك الأنعام الموقوفة فهو حلال للرجال والنساء جميعا، وكذلك ما مات من الأنعام الموقوفة نفسها."[1]

[1] المحرر الوجيز ٣٥٢/٢، وانظر أيضا: البحر المحيط ٢٣٥/٤،٢٣٤

الموضع الثالث والموضع الرابع[١]:

﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَلَا تُظۡلَمُ نَفۡسٞ شَيۡـٔٗاۖ وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ أَتَيۡنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾ ﴾**الأنبياء/٤٧**

﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٖ فَتَكُن فِي صَخۡرَةٍ أَوۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ يَأۡتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ﴿١٦﴾ ﴾ **لقمان/١٦**

الشاهد: قوله تعالى:" وَإِن كَانَ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ "،" إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ مِّنۡ خَرۡدَلٍ ".

وجوه القراءة: قرأ نافع وأبو جعفر (مثقالُ حبة) برفع اللام في الموضعين، وقرأ الباقون بالنصب فيهما.[٢]

---

[١] وسيعالج البحث الموضعين معا؛ للتشابه بينهما سياقيا على المستوى التركيبي والدلالي، علاوة على الاتفاق بينهما في نسبة قراءتي الرفع والنصب.

[٢] ينظر: المبسوط ص٣٠٢، النشر ٢/٢٦٠،٢٤٣ ، معجم القراءات ٦/٢٧، ٧/١٩٣

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

كان مكتفية على قراءة رفع(مثقال) في الموضعين. قال الفراء في آية الأنبياء:"ولو رُفع (المثقال) كما قال: (وإن كان ذو عسرةٍ فنظرة) كان صوابا."

وقال في آية لقمان:"يجوز نصب المثقال ورفعه. فمن رفع رفعه بتكن واحتملت النكرة ألا يكون لها فعل في كان وليس وأخواتها. ومن نصب جعل في(تكن) اسما مضمرا."[1]

ومن نصّي الفراء يمكن استنباط الآتي:

١- في آية الأنبياء لم يُصرح الفراءُ بقراءة نصب(مثقال) وإنما قال: "ولو رُفع المثقال كان صوابا"؛ موحيا بذلك إلى أن قراءة النصب بمنزلة الأصل، والرفع فرع عنه، وكلاهما صحيح.

٢- شبّه الفراءُ تركيبَ آية الأنبياء على الرفع بتركيب آية البقرة المتفق فيها على أن (كان) مكتفية، فدلنا بذلك على أن كان مع قراءة رفع (مثقال) تامة مكتفية أيضا، من غير إشارة منه إلى دلالتها.

٣- في آية لقمان بيّن الفراء وجه قراءة رفع(مثقال)، بذكره رافعها وهو الفعل(تكن)، وأنه لا فعل لها أي لا خبر؛ ومن ثم كشف الفراء الشكل التركيبي لتمام (كان) في موضع لقمان دون بيان الأثر الدلالي لها.

---

[1] معاني القرآن ٢/٣٢٨، ٢٠٥

والأثر التركيبي لتمام كان –على قراءة المدنِيَّيْن– ظاهر في أنه أسنده في الموضعين إلى المثقال، فرفع (مثقال) بـــ(كان) في الأنبياء، وبـــ(تك) في لقمان، ولم يجعل للفعل خبرا في الموضعين.

ولكل وجه تركيبي إطار معنوي لا يجوز أن يخرج عنه بأي وجه من الوجوه؛ لذا فالأثر الدلالي لرفع(مثقال) في آية الأنبياء: (ونضع الموازين القسط...وإن كان مثقالُ حبة من خردل أتينا بها)، وآية لقمان: (يا بني إنها إن تك مثقالُ حبة من خردل...يأت بها الله) يتلخص في أن فعل الكون في الموضعين بمعنى الوقوع والحدوث والحصول.[١]

يقول الأزهري في آية الأنبياء:"...ومن رفع فالمعنى: وإن حصل للعبدِ زنةُ حبة من خردل أتينا بها، وهذه تسمى(كان) المكتفية.[٢]

ويقول أبو زرعة في آية لقمان:"وقرأ نافع:(يا بني إنها إن تك مثقالُ حبةٍ) بالرفع. جعل (كان) بمعنى حدث ووقع أي:(إن وقع مثقالُ حبة)."[٣]

وعلى هذه القراءة هناك إشكال تركيبي ومعنوي يتعلق بتذكير فاعل كان: (مثقال) في الموضعين، نناقشه في كل موضع على حده فيما يأتي:

في موضع الأنبياء: المثقال مذكر، وأعاد عليه الضمير بلفظ التأنيث في قوله: (أتينا بها)، ولم يقل: (به)! وجواب ذلك –كما أجمع المعْرِبون وأهل الدراية والتأويل– يكمن في إضافة (مثقال) إلى (حبة)، فذهب

---

[١] راجع: إعراب القرآن للنحاس٣/٧٢،الحجة لابن خالويه ص٢٤٩، الكشف٢/١٨٨،١١١، شرح الهداية٢/٤٢٥

[٢] ينظر: معاني القراءات ٢/١٦٧، وهذا التأويل لكان التامة في هذا الموضع ذكره بنصّه الزجاج في معانيه ٣/٣٩٤

[٣] حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٦٥

الضمير في: (بها) إلى المضاف إليه، أي أن تأنيث ضمير المثقال لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه، وعلاوة على ذلك فمثقال الحبة في المعنى ليس شيئا غير الحبة، ومثقال الحبة أيضا بمعنى: زنة الحبة[١]، وهذا الإشكال وجوابه ينسحب أيضا على قراءة النصب.

وفي موضع لقمان: نقل أبو جعفر النحاس عن أبي حاتم السجستاني استبعاده قراءة: (إن تك مثقالُ حبة) بالرفع؛ لأن مثقالا مذكر فلا يجوز عنده إلا بالياء.[٢] والحقّ جواز إلحاق علامة التأنيث الفعل (تك)، والفاعل مذكر حملا على المعنى؛ إذ إن الفاعل(مثقال) مضاف إلى(حبة)، والمعنى للحبة، فذهب التأنيث إليها. وقيل: لأن مثقال حبة من خردل راجع إلى معنى خرْدَلة، فهو بمنزلة: إن تك حبةٌ من خردل. وقيل: لأن المثقال بمعنى السيئة أو الحسنة أو المظلمة؛ فأنث على المعنى، والقول الأول أنسب للسياق وألصق، وله شواهد كثيرة في لغة العرب.[٣]

ثانيا: توجيه قراءة النصب

كان تفتقر إلى خبر في قراءة الجمهور بنصب(مثقال) في الموضعين. قال الزجاج في آية الأنبياء: "وقوله: (وإن كان مثقالَ حبة من خردل) نصب (مثقال) على معنى: وإن كان العملُ مثقالَ حبة من خردل."

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٠٥/٢، إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٦٢/٢، التبيان للطوسي٢٥٣/٧

[٢] إعراب القرآن للنحاس ٢٨٤/٣

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٧/١، ٣٢٨/٢، معاني القرآن للزجاج١٩٧/٤، الحجة لأبي علي٤٥٦/٥، حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٦٥، الكشف١٨٨/٢

وقال في آية لقمان: "ومن قرأ: إنها إن تك مثقالَ حبة –بالنصب– فعلى معنى: أن التي سألتني عنها إن تك مثقالَ حبة، وعلى معنى: أن فِعلة الإنسان وإن صغُرت يأت الله بها، ويجوز أنها إن تك بالتاء مثقالَ حبة من خردل، على معنى أن القصة."[1]

وتَقرأ من نصّي الزجاج ما يأتي:

١– قدّر الزجاج الاسمَ المضمر لفعل الكون في الموضعين دالا على أن (كان) في الموضعين هي الناقصة، وأن اسمها مضمر، و(مثقال) منصوبة على الخبر.

٢– قدر الزجاجُ اسم كان في آية الأنبياء بالعمل، بينما ذكر في آية لقمان مُقدَّراتٍ عديدة هي: المسألة أو الفعلة أو القصة، وأجازها دون ترجيح.

٣– لم يُبين الزجاج في الموضعين الأثر التركيبي لنقصان كان، واكتفى ببيان الأثر المعنوى.

والأثر التركيبي لقراءة الجمهور في الموضعين يتراءى لك في جعل (كان) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، ونصب (مثقالَ حبة) على أنه خبر كان، واسم(كان) هو الضمير المستكن فيها استنادا إلى ما تقدم في سياق الكلام.

ويرتكز هذا الاحتمال الإعرابي لنقصان (كان) في معناه على تقدير مجهول يقبله تفسير الآيتين، ويدل عليه سياق الكلام فيهما، وقد اختلف

---

[1] معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٩٤، ٤/١٩٨،١٩٧

الأثر الدلالي لنقصان(كان) باختلاف الاسم المضمر في الموضعين، وهذا هو البيان:

* الأثر الدلالي لنقصان (كان) في سياق آية الأنبياء: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا وإن كان مثقالَ حبة من خردل أتينا بها...).

اختلف المعربون وعلماء الدراية والتأويل في تقدير مرجع الضمير على تأويلات ثلاثة هي: وإن كان العملُ مثقالَ حبة...، وقيل: وإن كان الشيءُ مثقالَ حبة، وقيل: وإن كان الظلمُ مثقالَ حبة، وبعضهم أجاز مُقدَّرَيْن من تلك المقدرات.

وسياق آية الأنبياء واضح في بيان مجازاة كل شخص على قدر استحقاقه دون زيادة ولا بخس عن طريق إقامة الموازين التي توزن بها كل الأعمال؛ لذا فإن تقدير اسم كان بالظلم كما ذهب الفارسي ومكي وغيرهما[1] لا يتناغم وسياق الكلام؛ ذاك أن الله سبحانه يوفي عباده جزاء حسناتهم كما يُوفيهم جزاء سيئاتهم وظلمهم،"والظلم المنفي لا يجوز أن يكون مأتيا به"[2]. أما تقدير اسم كان بالشيء كما ذهب ابن خالويه والطوسي وغيرهما[3] فهو وإن كان مقبولا على وجه ما لكنه لا يخلو من عموم وإطلاق؛ لذا فالراجح لمناسبة السياق –كما ذهب الزجاج

---

[1] ينظر: الحجة لأبي علي ٢٥٦/٥، الكشف ١١١/٢، شرح الهداية ٤٢٥/٢

[2] التفصيل ٩٣/١٧

[3] ينظر: الحجة لابن خالويه ص٢٤٩، التبيان ٢٥٣/٧، معالم التنزيل٣٢٢/٥

والأزهري وغيرهما[١]- تقدير مرجع الضمير بالعمل المستوحى من قوله: (ونضع الموازين)، "فالعمل مدلول عليه بوضع الموازين، ومن أجل العمل توضع الموازين."[٢]

** الأثر الدلالي لنقصان (كان) في سياق آية لقمان: (يا بني إنها إن تك مثقال حبة من خردل فتكن في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها الله).

اختُلف في تقدير مرجع الضمير على تأويلات عديدة لا يتسع المقام إلا لذكر المشهور منها؛ إذ إن بعضهم استند إلى طريق دلالة فحوى السياق الداخلي فقصر الضمير على كل معصية، وقدر اسم كان هكذا: إن تك الخطيئة أو المظلمة أو السيئة مثقالَ حبة من خردل أتى الله بها للمجازاة عليها[٣]. وبعضهم استوحى من السياق الداخلي أيضا لكنه توسع ليشمل الضميرُ كلَّ معصية وطاعة فقدر قائلا: إن تك السيئة أو الحسنة مثقالَ حبة من خردل[٤]...، وبعضهم اعتمد -علاوة على المُقدَّرات السابقة المرتكزة على السياق اللغوي- على السياق الخارجي فيما روي أن ابن لقمان سأل أباه عن الحبة تقع في مقل البحر: أيعلمها

---

[١] ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣٩٤/٣، معاني القراءات للأزهري١٦٧/٢، حجة القراءات لأبي زرعة ص٤٦٨

[٢] ينظر: روح المعاني٥٥/١٧، التفصيل٩٢/١٧

[٣] ينظر: معاني القرآن للأخفش ص٤٧٧، الحجة للفارسي ٤٥٦/٥، التفسير البسيط ١٠٩/١٨

[٤] ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص٥٦٥، الكشف١٨٩/٢، مجمع البيان ٦٦/٨

الله؟ فراجعه لقمان بهذه الآية، ليصير المعنى: إن التي سألتني عنها إن تك مثقالَ حبة...[١]

هذا وتقدير الضمير بالسيئة فقط منقوض "لأن الله تعالى ذكره لم يعد عباده أن يوفيهم جزاء سيئاتهم دون جزاء حسناتهم، فيقال: إن المعصية إن تك مثقالَ حبة من خردل يأت بها الله، بل وعد كلا العامِلَين أن يُوفيه جزاء أعمالهما".[٢]

وأما التقدير المرتكز إلى السياق الخارجي المتمثل فيما روي من أن ابن لقمان سأل ابنه عن الحبة فأجابه بالآية فبعيد لأن الرواية غير متواترة، وليس لها ما يعضدها من السياق الداخلي.

ويتبقى لنا التقدير الثاني فهو الأقرب والسياق الداخلي للآيات؛ حيث ذُيّلت الآية السابقة بقوله: (...ثم إلي مرجعكم فأنبئكم بما كنتم تعملون)، والمراد بالأعمال فيها: المعاصي والطاعات، فناسبه تقدير يشمل الحسن والسيئ من الأعمال، وجوّز الزمخشري –في تقديره اسم تك– التعبير عن السيئة والحسنة بالهِنة؛ ليكون الضمير راجعا لها فقال:"فمن نصب كان الضمير للهِنة من الإساءة أو الإحسان، أي: إن كانت مثلا في الصغر والقماءة كحبة الخردل، فكانت مع صغرها في أخفى موضع...يأت بها الله[٣]، وهذا التعبير أدق من التعبير بالفعلة أو الخصلة وغيرهما مما ورد

---

[١] يراجع: معاني القرآن للزجاج ١٩٧،١٩٨/٤، المحرر الوجيز ٣٥٠/٤، البحر المحيط ١٨٢/٧

[٢] جامع البيان للطبري ٥٥٥/١٨

[٣] الكشاف ١٣/٥

في ثنايا كتب التأويل والتوجيه والإعراب، لتناغمه والسابق واللاحق من سياق الكلام.

الترجيح بين القراءتين:

رغم أن جمهور القراء قرؤوا بنصب(مثقال) على نقصان(كان)، وأن المدنيَّيْن فقط قرآ بالرفع على التمام، غير أن علماء الدراية والتأويل والمعربين لم يفاضلوا بين قراءتي النصب والرفع، ولم يرجحوا قراءة على أخرى، وهذا يعني ضمنا استواء القراءتين عندهم، وهذا هو المنهج الأكثر دقة وموضوعية في معالجة تنوع القراءات وأثرها تركيبيا ودلاليا.

ويُقوي ما سبق أن ابن عاشور حاول تبيين تقارب قراءتي الرفع والنصب، واتحاد مآلهما في توجيه المعنى، حيث قال بعد سرد قراءتي الجمهور والمدنيَّيْن في آية الأنبياء:" ومعنى القراءتين متّحد المآل، وهو: أنه إن كان لنفس مثقال حبة من خردل من خير أو من شر يؤت بها في ميزان أعمالها، ويُجاز عليها."[1]

وهذا الطريق جدير بأن يُقتَفى ويُقتدى في توجيه القراءات عامة والمتواترة خاصة إظهارا لتعانق معانيها وتكامل دلالاتها.

[1] التحرير والتنوير ٨٦/١٧

المبحث الثالث: ما ترجّح فيه الرفع[1]

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ ...وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۚ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴿٢٨٢﴾ ﴾ **البقرة/٢٨٢**

الشاهد: "إلا أن تكونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ"

وجوه القراءة: قرأ جميع القراء برفع تجارة حاضرة هكذا: (إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ) غير عاصم وحده فقد قرأها بالنصب.[2]

---

[1] وقد ترجح الرفع أو تمام كان في موضع واحد فقط هو موضع سورة البقرة.

[2] راجع: السبعة ص١٩٤،التيسير ص٨٥، النشر ١٧٨/٢

التوجيه:

أولا: توجيه قراءة الرفع

فعل الكون يحتمل وجهين إعرابيين على قراءة الجمهور برفع (تجارة حاضرة):

الوجه الأول: تمام فعل الكون. يقول الفراء:"(إلا أن تكونَ تجارةً حاضرةً) تُرفع وتنصب. فإن شئت جعلت(تديرونها) في موضع نصب فيكون لكان مرفوع ومنصوب. وإن شئت جعلت(تديرونها) في موضع رفع. وذلك أنه جائز في النكرات أن تكون أفعالها تابعة لأسمائها."[١]

ومن النص السابق نلاحظ الآتي:

١- وجَّه الفراءُ قراءتي الرفع والنصب تركيبيا ولم يُوجههما دلاليا.

٢- قول الفراء: "فإن شئت جعلت (تديرونها) في موضع نصب" دالّ على أنَّ الرفع عنده له احتمالان: رفع بعده جملة في محل نصب من باب إعمال كان الناقصة. ورفع من باب التمام بعده جملة في محل رفع.

٣- بين الأثر التركيبي لقراءة الرفع بإشارته إلى أن جملة(تديرونها) في موضع رفع على إتباع (تجارة)، وذكر مُسوّغ ذلك من جواز إتباع أخبار النكرات أسماءها.[٢]

---

[١] معاني القرآن ١٨٥/١ وقول الفراء:"فإن شئت جعلت (تديرونها)في موضع نصب، فيكون لكان مرفوع ومنصوب" يشمل وجهي نقصان كان على أن اسمها ضمير مستتر وخبرها(تجارة)، أو على أن (تجارة) اسمها، و(تديرونها)خبرها.

[٢] وهذا صحيح؛ لأنَّ الأصل التحويلي لاسم كان منقول عن المبتدأ والأصل في المبتدأ التعريف حتى لا يجوز تنكيره إلا بمسوّغ، لكنَّ النعت أو الوصف سائغ بأن الفاعل بعد كان التامة محايد للتعريف والتنكير، وعليه يجوز العمل بقاعدة الجمل بعد النكرات صفات.

والأثر التركيبي لوجه تمام فعل الكينونة على قراءة الرفع يتراءى لك في سوق تركيب الجملة على الظاهر دون موجب لتقدير ضمير أو تقديم أو تأخير، والأصل في العربية عدم الحذف[١]، ومطابقة ظاهر الكلام إلى معناه قانون أصيل عند النحاة، وقد اكتفى الفعل –في الجملة موضع الشاهد– بفاعله (تجارة) اعتصاما بمعنى التمام والحدث في (كان)، و(حاضرة) صفة لتجارة، وجملة(تديرونها بينكم) في موضع رفع نعت لـــ(تجارة) أيضا؛" إذ إن تقديم الوصف الصريح على المؤول جارٍ على فصيح كلام العرب".[٢]

ولأن الأصل العام في احتمالات الإعراب أن تكون على علاقة وثيقة بالمعنى؛ فهدف الكلام إيصال معنى ما، وليس التفنن في صناعة جمل ذات احتمالات نحوية فقط[٣] يمكن القول بأن الدلالة المنبثقة عن وجه التمام هي اشتمال كان على معنى الحدث(الوقوع والوجود) والزمن، ليصير المعنى: ولا تسأموا الكتابة إلا أن تقع أو تحدث أو توجد تجارة

---

[١] يقول الزركشي:"والحذف خلاف الأصل، وعليه ينبني فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى، لأن الأصل عدم التغيير. والثاني: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته؛ كان الحمل على قلته أولى.البرهان في علوم القرآن ١٠٤/٣

[٢] ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١، مشكل إعراب القرآن لمكي١١٧/١، الدر المصون ٦٧٣/٢

[٣] ينظر: نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي إعراب القرآن الكريم أنموذجا د. حسن الملخ ص٦٥

حاضرة من دون أجل مضروب، عندئذ يُرخص في تركِ كتابتها، ولا يُحتاج إلى توثيقها؛ لأنه من دائم معاملات التجّار المتبادلين المنافع.[١]

الوجه الثاني: نقصان فعل الكون مع قراءة رفع(تجارة حاضرة) يقول النحاس:" (إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ) أن: في موضع نصب استثناء ليس من الأول. قال الأخفش: أي إلا أن تقع تجارةٌ، وقال غيره: (تديرونها) الخبر."[٢]

والنص دالّ بوضوح على الآتي:

١- ذكر أبو جعفر وجهي قراءة الرفع مبينا الأثر التركيبي لهما، أما الأول -نقلا عن الأخفش[٣]- فهو اكتفاء فعل الكون بمرفوعه(تجارة)، وأما الثاني فهو نقصانه وافتقاره أيضا إلى الخبر الذي هو (تديرونها).

٢- لم يذكر أبو جعفر دلالة فعل الكون على وجه النقصان، ورفع(تجارة حاضرة)، واكتفى بتعيين جملة الخبر: (تديرونها).

٣- ارتأى أبو جعفر انقطاع الاستثناء في الجملة موضع الشاهد؛ ليكون الكلام مستأنفا على سبيل الإضراب عن الأول، وهو ما سيتناوله البحث بالبيان لاحقا.

ويظهر لك الأثر التركيبي لنقصان الفعل (تكون) في سَوْقه- كما سبق نظيره في وجه التمام - على ظاهره وإسناده إلى فاعله(تجارة)

---

[١] ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٠٥/١، جامع البيان للطبري ١٠٨/٥، التفسير البسيط للواحدي ٥٠٥/٤

[٢] إعراب القرآن للنحاس ٣٤٦/١

[٣] سأذكر نص الأخفش عند توجيه قراءة النصب.

دون حاجة إلى إضمار، لكنه على هذا الوجه يلزمه خبر منصوب؛ أعني الجملة من قوله: (تديرونها) في موضع نصب حلّت محل خبر كان ، و(بينكم) ظرف لتديرونها.

وقد انبثق عن هذا الوجه خلْع معنى الحدوث والوقوع من فعل الكون، وتجرده للزمان؛ لتصير دلالة الآية: لا تسأموا كتابة الحقِّ لكنه إذا كانت التجارة الحاضرةُ يدا بيد دائرةً بينكم ليس فيها أجل فليس هناك إثم في ترك كتابتها [1].

ثانيا: توجيه قراءة النصب

قرأ عاصم: (إلا أن تكونَ تجارةً حاضرةً) على النصب فيهما. يقول الأخفش: "وقال: (إلا أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ) أي: تقع تجارةٌ حاضرةٌ، وقد يكون فيها النصبُ على ضمير الاسم:(إلا أن تكونَ تلك تجارةً)."[2]

ونص الأخفش على إيجازه دالٌّ على الآتي:

١- أجمل الأخفش بيان دلالة قراءتي الرفع والنصب بما يُستوحى منه التركيب النحوي للقراءتين بين التمام والاكتفاء بالفاعل، وبين النقصان وتقدير الضمير ونصب الخبر.

٢- لم ينصّ الأخفش على الضمير المقدر اسما لكان في قراءة نصب(تجارة)، وإنما قدره باسم الإشارة المؤنث(تلك) هكذا: (إلا أن تكونَ

---

[1] ينظر: إعراب القراءات السبع لابن خالويه١/١٠٥، معالم التنزيل ١/٣٥٢، التبيان للعكبري ١/٢٣١

[2] معاني القرآن للأخفش ١/٢٠٥

تلك تجارةً) إشارة ضمنية إلى جواز كل المقدرات شرط تأنيثها تجانسا مع تأنيث الفعل: (تكون).

ويتجلى الأثرُ التركيبي لهذه القراءة في جعل (تكون) فعلا ناقصا يفتقر إلى اسم وخبر، فاستُتر فيه اسمه استنادا إلى ما تقدم في سياق الكلام، ونُصبت (تجارة) على الخبر، و(حاضرةً) صفة، وجملة(تديرونها) في موضع نصب صفة أيضا لتجارة، وقد سوّغ تأنيثَ الفعل تأنيثُ المرفوع المضمر، كما سيأتي تقدير معناه.

ويرتكز هذا الوجه الإعرابي لقراءة النصب على تقدير اسم مستتر لفعل الكون المتجرد للدلالة على زمن المضارع، لكن تقديرات العلماء للضمير المستتر تفاوتت؛ إذ قُدر هذا الضمير بالمداينة، وقيل: المبايعة. وقيل: الحق. وقيل: المعاملة. وقيل: التجارة، ونحوهن مما قد دل عليها الكلام.

وقد اختلف المعربون وأهل الدراية والتأويل فيما يحسن إضماره من هذه الأسماء وما لا يحسن ورغم تقارب التقديرات لكن الأنسب للسياق وما دل عليه سابق الكلام تقديرُ اسم كان بالمبايعة، لأنها تقليب الأموال للنماء، فهي التجارة في المعنى، والتقدير: إلا أن تكون المبايعة تجارة حاضرة مداراة بينكم. قال أبو علي: وأما وجه قول من نصب فقال:(إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) فالذي في الكلام الذي تقدمه مما يظن أنه يكون اسم كان ما دل عليه:(تداينتم) من قوله(إذا تداينتم بدين)، و(الحق) من قوله:(فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا)فلا يجوز أن يكون التداين اسم كان؛ لأن حكم الاسم أن يكون الخبرَ في المعنى، والتداين معنى، والمنتصِب يُراد به العين، ومن حيث لم يجز أن يكون التداينُ اسم

كان، لم يجز أن يكون الحق اسمها؛ لأن الحق يراد به الدين...فإذا لم يجُزْ ذلك لم يخْل اسم كان من أحد شيئين: أحدهما: أن هذه الأشياء التي اقتُصّت من الإشهاد والارتهان قد علم في فحواها التبايع؛ فأضمر التبايع لدلالة الحال عليه. أو يكون أضمر التجارة، كأنه: إلا أن تكون التجارةُ تجارةً حاضرةً.[1] [2]

الترجيح بين القراءتين:

فاضَلَ بعض المعربين وعلماء الدراية والتأويل بين قراءة الرفع(مع احتمالية تمام كان ونقصانها) وبين قراءة النصب على النقصان مرجّحين قراءة الرفع على التمام ومشذّذين صراحة قراءة النصب.

قال الطبري: "وانفرد بعض قرأة الكوفيين بقراءته بالنصب فقرأ: (إلا أن تكون تجارةً حاضرةً) وذلك وإن كان جائزا في العربية- إذ كانت العرب تنصِبُ النكراتِ المنعوتاتِ مع (كان)، وتُضمر معها في كان) مجهولا- فإن الذي أختار من هذه القراءة ، ثم لا أستجيز القراءة بغيره،

---

[1] ينظر: الحجة لأبي علي الفارسي ٤٤١/٢،٤٤٠، وهو مذهب مكي والعكبري والقرطبي والبيضاوي وغيرهم. راجع مثلا : الكشف ٣٢١/١، التبيان ٢٣١/١، وقارن بإعراب القرآن للنحاس ٣٤٧/١،٣٤٦، معاني القراءات للأزهري ٢٣٥/١، حجة القراءات لأبي زرعة ص١٥١، الكشاف٥١٤/١، البيان لابن الأنباري ١٨٣/١

[2] وإضمار التجارة بعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (تجارة)جار في فصيح الكلام. ينظر: معاني القرآن للفراء ١٨٦/١، الحجة لأبي علي الفارسي ٤٤١/٢، روح المعاني ٦١/٣

الرفع في(التجارة الحاضرة) لإجماع القرأة على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم، ولا يُعترّض بالشاذ على الحجة..."[١]

وقال الزجاج عن الرفع وتمام فعل الكون: "والرفع أكثر وهي قراءة الناس".[٢]

وقال ابن خالويه:"والحجة لمن نصب أنه أضمر في (كان) الاسم، ونصب (التجارة) على الخبر، وفيه ضعف"[٣]، وقال أيضا:"والاختيار أن تجعل (كان) بمعنى حدث ووقع، ولا خبر له. ومن قرأ بالنصب–ولا وجه له– أضمر اسم كان"[٤].

وقال الهذلي عن قراءة رفع(تجارة حاضرة):"والباقون بالرفع، وهو الاختيار؛ لأن معناه: تقع تجارة."[٥]

ولترجيح العلماء قراءة الرفع على قراءة النصب دعائم يرتكز عليها منها:

١– أن احتمالية نقصان (كان) تقوم على الافتقار إلى ضمير اسم كان، وقُدّر هذا الضمير بـــ (المداينة أو المبايعة أو الحق أو المعاملة أو التجارة) وإنّ تمام كان هنا يشمل كلّ تجارة حاضرة ناجزة يدا بيد سواء كانت معاملة، أو مداينة، أو تجارة، أو حقا، أو مبايعة؛ ومن ثم فالرفع لا

---

[١] ينظر:جامع البيان للطبري ١٠٦،١٠٧/٥

[٢] معاني القرآن وإعرابه ٣٦٦/١

[٣] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٠٣

[٤] إعراب القراءات السبع وعللها ١٠٥/١

[٥] الكامل ص٥١٢

يختص بصنف بعينه كاحتماليات عود الضمير في قراءة نقصان كان ، وإنما هو عامّ يشمل التجارة الحاضرة مطلقا.

٢- يُعضد تمام كان في الآية الكريمة أن الاستثناء في قوله(ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله...إلا أن تكون تجارة حاضرة...فليس عليكم جناح ألا تكتبوها)استثناء منقطع ليس من الأول[١] ؛ فالكلام على الاستئناف والتقدير: لكنه إذا وقعت تجارة حاضرة تديرونها بينكم ويأخذ كل واحد من المتبايعين حقه من صاحبه في المجلس فإنه يجوز عدم الكتْب فيها[٢]، والاستثناء المنقطع منسجم تماما مع تمام كان لعدم احتياجه إلى رابط أو إلى عائد إضماري، بخلاف المتصل الذي يجِب معه في الآية تقدير ضمير، كما أن الاستثناء المنقطع يجعلُ الجملة في مفهوم اسم واحد عند التأويل أي: إلا بوجود تجارة، وتقدير الاسم الواحد بالفعل والفاعل: (تكون تجارةٌ)أولى من تقديره بكان واسمها وخبرها:(تكون المبايعةُ تجارةً حاضرة).

ورغم أن قراءة الرفع قراءة الجمهور، وهي لكلام العرب أشبه، وترتبط بعلاقة معنوية تتناغم مع دلالة الآية وسياقها النّصّي، فإن لقراءة

---

[١] وهذا هو ما ارتآه أبو جعفر النحاس في إعرابه ٣٤٦/١، وأبو علي الفارسي في حجته٤٣٨/٢ ومكي في مشكله ١١٧/١ وابن عطية في محرره ٣٨٣/١ وابن الأنباري في بيانه ١٨٣/١ وغيرهم. ويرى البحث أنّ(أنْ) وصلتها في موضع نصب على الاستثناء المنقطع؛ إذ إن المستثنى منه مختلَف في شكله، وإذا اختلف فيه ترجح الانقطاع على الاتصال، كما أن الفعل جاء بصيغة المضارع(تكون)ولو أنه جاء بصيغة الماضي فهو حديث عما تم، ولكن صيغة المضارع حديث عما هو كائن أو سيكون مما يرجع انقطاع الاستثناء.

[٢] ينظر:مفاتيح الغيب ١٢٧/٧، إرشاد العقل السليم ٢٧١/١، فتح القدير ٥١٠/١

النصب ونقصان كان وَفقها موضعها الصواب من جهة الإعراب، وترتكز على تقدير معنى وجيه لا يعارض القاعدة النحوية[1] كما ذكر الطبري نفسه، والقراءة متواترة مقبولة وإن كانت مروية عن عاصم وحده[2]، ومتى ثبتت رواية قراءة جاز الاحتجاج بها في العربية ولا سيما إذا كانت متواترة ؛ لذا فلا يجوز البتة تفضيل قراءة عشرية –ولو كانت قراءة الجمهور– على قراءة عشرية أخرى بلْه تشذيذها وتضعيفها والزعم بأنه لا وجه لها.

وأما الاحتمال الإعرابي الآخر لقراءة الرفع وهو نقصان (كان) فهو تخريج إعرابي بعيد؛ لأن تخصيص النكرة لم يجعلها مفيدة لتكون اسم كان الذي هو في حكم المبتدأ.

---

[1] راجع: معاني القرآن للفراء١/١٨٥، إعراب القرآن للنحاس١/٣٤٦، الحجة للفارسي ٢/٤٤١،٤٤٠، مشكل إعراب القرآن ١/١١٧، الكشف١/٥١٤، البيان في غريب إعراب القرآن١/١٨٣، مفاتيح الغيب٧/١٢٨،١٢٧، التبيان للعكبري١/٢٣١

[2] وقرأها عاصم بالنصب أيضا في موضع سورة النساء: (يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارةً عَنْ تَرَاضٍ مِنكُمْ) ووافقه فيها الأخوان حمزة والكسائي. ينظر: السبعة ص٢٣١

الخاتمة

أحمد الله ذا الطول والآلاء، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صفوة الرسل والأنبياء، وبعد؛

فقد توصلت الدراسة إلى نتائج متعدّدة من أهمها:

أولا: لـــ(كان) دون سواها من الأفعال في النسيج القرآني المحكم ورود كثيف واستعمال واسع، ولها خصوصية في أنها لا تدوم على نسق تركيبي واحد تماما أو نقصانا، بل تأتي في بعض المواضع تامة فقط، وفي بعضها ناقصة فقط، وتحتمل في بعضها التمام والنقصان؛ مما يؤثر ذلك في تركيب الكلام والمعاني المرتبطة به.

ثانيا: كشفت الدراسة عن أن الاحتمالات الإعرابية منهج حاضر في القراءات المروية رفعا عن بعض القراء ونصبا عن غيرهم، وكذا في توجيه إحدى الروايتين داخليا، وقد انعكس أثر ذلك على المعنى والتركيب من غير أن يؤدي إلى خرم القاعدة النحوية، وقد تكشّف للبحث ذلك في باب(كان) بين التمام والنقصان، فأحصى اثني عشر موضعا تنوعت فيها الصورة التركيبية لـــ(كان) بتنوع قراءات الكلمة الاسمية الواردة بعدها رفعا ونصبا.

ثالثا: بتحليل المواضع الاثني عشر التي تباينت فيها القراءة رفعا ونصبا تماما ونقصانا تكشف للدراسة ترجيح النحاة وأهل الاحتجاج والمفسرين وجه نقصان كان ونصب الاسم بعدها في جُلّ مواضع البحث؛ إذ بلغت المواضع التي رجحوا فيها وجه النقصان سبعة مواضع، مقابل

موضع واحد لترجيح الرفع والتمام، وأربعة مواضع أخرى استوى فيها التفاضل بين التمام والنقصان.

رابعا: لتفضيل العلماء وجه النقصان والنصب على وجه التمام والرفع في جلّ مواضع البحث مسوغاتٌ لا تتجاوز ما يأتي:

١- تحقيق التآلف الدلالي بين آخر الكلام وأوله، وانتظامِ بعضه ببعض ترجمةً لتماسك جوانبه المعنوية داخليا وتعالقه التركيبي ظاهريا.

٢- وجه النصب أكثر الاحتمالات الإعرابية استيفاء لشروط القاعدة النحوية، وتخريجات النحاة.

٣- إجماع جمهور القراء العشر عامة، والحجازيون(ابن كثير ونافع وأبو جعفر) خاصة على النصب.

٤- محاولة حمل القرآن على أحسن تركيب وأقواه وأبعده عن التكلف، وأسوغه في لسان العرب.

خامسا: أثبت البحث أن لكل وجه محتمل تماما أو نقصانا في التركيب القرآني الواحد متكأً في المعنى والنحو؛ إذ تدعمه – دلاليا- قرائن سياقية، ويترتب عليه اختلاف في توجيه المعنى، وإذا كان لمباينة القراءات تخريج نحوي في الإعراب، فلها على الوجهين أثر في الدلالة، وأي تغير في البنية النحوية يؤدي إلى تغير في التأويل الدلالي للتركيب.

سادسا: جاءت (كان) على وجه التمام في المواضع الاثني عشر لازمة لا متعدية؛ إذ تعمل عمل ما رادفت من المعاني المعجمية، ولم تتجاوز تلك المعاني في المواضع كلها الدلالة على الحدوث، والدلالة على الوقوع، والدلالة على الوجود، وكلها لازمة.

سابعا: يتجلى الأثر التركيبي والدلالي لوجه قراءة الرفع في فعلية الجملة واتصاف فاعلها بالكينونة بلا خلاف؛ إذ يكتفي الفعل (كان) بفاعله، مُستغنيا عن الخبر باستعصامه بالدلالة على الحدث والزمن، مع جريان التركيب على ظاهره من غير تقديم أو تأخير، ودون موجب لتقدير ضمير.

ثامنا: خُرّجت قراءةُ الرفع على وجه واحد هو تمام (كان) في جُل مواضع البحث، بينما احتمل تخريجها وجهَ التمام والاكتفاء بالفاعل تارة، ووجه النقصان والافتقار إلى الخبر تارة أخرى في مواضع ثلاثة فقط هي:

١- ﴿...إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ...﴾ **البقرة/٢٨٢**

٢- ﴿ أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ **الشعراء/١٩٧**

٣- ﴿... كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ...﴾ **الحشر/٧**

تاسعا: يتراءى الأثر التركيبي والدلالي لوجه قراءة النصب في نقصان فعل الكون دائما وتجرده للزمان من غير الحدث، وافتقاره إلى اسم وخبر؛ أما الاسم فمضمر يتجانس مع اللاحق والسابق من السياق المعنوي للآيات، وأما الخبر فيتبع الفعلَ منصوبا.

عاشرا: أحوجت قراءةُ النصب على نقصان (كان) إلى تقدير اسم يدخله التباين بين العلماء، وقد أبان البحثُ ما يحسن إضماره من هذه

الأسماء، مُرجّحا –مع التعليل– في كل مواضع الدراسةِ التقديرَ الأكثر دقة؛ احتكاما إلى السياق الداخلي غالبا وإلى السياق الخارجي أحيانا، مثبتا أن هذه المُقدرات لا تعدو أن تكون تباينات لفظية واختلافات شكلية منسجمة مع الكلام على وجه ما، مبرهنا أنّ مآل التقديرات على كل الوجوه واحد.

حادي عشر: لأبي جعفر المدني النصيبُ الأكبر في رواية وجه الرفع؛ ولعاصم الكوفي النصيب الأكبر في رواية وجه النصب؛ فقد روى الأول الرفع في أحد عشر موضعا، في حين روى الآخر النصب في المواضع كلها.

ثاني عشر: حاولت الدراسةُ الجمع بين تركيبي التمام والنقصان على سبيل التكامل في التأويل الدلالي والانسجام مع السياق الحالي والمقالي، مُتلمسة آفاق التعالق المعنوي بين قراءتي الرفع والنصب من غير متابعة بعض المعربين في وصف وجهٍ ما من القراءة بالضعف، أو بالشذوذ، وقد تجلى ذلك في مواضع أبرزها ما يأتي:

١- ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا ﴾ النساء/٤٠

٢- ﴿ ... وَإِن يَكُن مَّيۡتَةٗ فَهُمۡ فِيهِ شُرَكَآءُۚ سَيَجۡزِيهِمۡ وَصۡفَهُمۡۚ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ﴾ الأنعام/١٣٩

٣- ﴿ ... وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ ﴾ الأنبياء/٤٧

٤- ﴿ يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ ... ﴾ لقمان/١٦

ثالث عشر: إن كتب إعراب القرآن والاحتجاج لقراءاته وكتب التفسير قد تضمنت نصوصا كثيرة في الطعنِ على الأئمة القراء الذين تواترت قراءاتهم واشتهرت، ووصفِ قراءاتهم بما لا يليق، ويمكن تفسير ذلك بأنه من أحكامهم المعيارية لبيان درجة الصواب وفق مقاييس العربية، وليس للإنكار أو للتفاوت الشرعي في كلام الله، وإلا فالكل قرآنٌ كريم من رب حكيم، وهو حُجة.

رابع عشر: في منهج تفضيل بعض العلماء قراءة عشرية على أخرى نظر؛ إذ إن القراءات المتواترة عن رسول الله سواء، وإنما يقرأ القراءُ بما يرْوُوْن لا بما يَرَوْن؛ لأن القراءةَ سنةٌ متبعة يأخذها الآخِر عن الأول، كما أن القرآن سابق بقراءاته على قوانين النحاة وحجّة عليها، بل هو المستنَد الأول في مستندات بناء منظومة النحو العربيّ، وطالما قد استوفى الاحتمالُ الإعرابي شروطَ القاعدة النحوية فلا ينبغي إسقاطه أو تضعيفه، ولعل الانطلاقَ من استواء القراءات إظهارا لتكاملها وتعالقها أعلى وأولى.

وأخيرا توصي الدراسةُ بالسعي إلى تكثيف الجهود في تطبيق نظرية الاحتمالات الإعرابية على الأساليب القرآنية والقِرائية التي تحتمل ذلك،

منطلقين من أن التغير في البنية النحوية يؤدي إلى تغير في التأويل الدلالي للتركيب، ومن تلك الدراسات التي لم تنل سهما وافرا من البحث في باب (كان):

دراسة التراكيب القرآنية التي تحتمل في توجيهها التمام والنقصان من غير أي اختلاف قرائي، كقوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ البقرة/١٩٣

دراسة التراكيب القرآنية التي تحتمل في توجيهها التمام والنقصان والزيادة من غير اختلافات قرائية كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ ق/٣٧

وهنا ينتهي ما جاد به القلمُ وسمح به الجهدُ، وفتح الله به من مُعايشةِ كتابه الحكيم توجيها وتحليلا، سائلا المعطي الوهّاب-عز وجل- أن يَبلغ به المنافع، ويجعلَ الناظرَ فيه ممن يُسابق إلى الخيرات ويُسارع، والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

كتبه

د. أحمد عبد الموجود معوض

الفهارس

أولا: فهرس بالمواضع التي تم تحليلها وفق ترتيب المصحف

م	كان التامة	كان الناقصة	موضعها القرآني
١	...إلا أنْ تَكُونَ تِجارةٌ حَاضِرةٌ...	...إلا أنْ تَكُونَ تِجارةً حَاضِرةً...	البقرة/٢٨٢
٢	...وإن كانتْ وَاحِدةٌ...	...وإن كانتْ وَاحِدَةً...	النساء/١١
٣	...إلا أن تكونَ تِجارةٌ عن تراضٍ منْكم...	...إلا أن تكونَ تِجارةً عن تراضٍ منْكُم...	النساء/٢٩
٤	...وإن تَكُ حسنةٌ...	...وإن تَكُ حسنةً...	النساء/٤٠
٥	وقالوا مَا في بُطُون...وإن يكن ميتةٌ...	وقالوا ما في بُطُون...وإنْ يكنْ ميتةً...	الأنعام/١٣٩
٦	...إلا أن تَكونَ ميتةٌ...	...إلا أن يكونَ ميتةً...	الأنعام/١٤٥
٧	...وإنْ كانَ مثقالُ حبةٍ منْ خردلٍ أَتَيْنا بها...	...وإن كانَ مِثقالَ حبّةٍ من خردلٍ أتينَا بها...	الأنبياء/٤٧
٨	أوَ لمْ تكنْ لهمْ آيةٌ أنْ يعلمَه...	أو لم يكنْ لهمْ آيةً أنْ يعلمَه...	الشعراء/١٩٧

٩	...إن تكُ مثقالُ حبـــةٍ من خردلٍ...	...إن تكُ مثقـــالَ حبةٍ من خَرْدل...	لقمان/١٦
١١،١٠	إن كانتْ إلا صَيحةٌ...	إن كانـــــــتْ إلا صَيحةً...	يس/٢٩،٥٣
١٢	...كـــــي لا تكـــــونَ دُولةٌ...	كـــــي لا يكـــــونَ دُولةً...	الحشر/٧

ثانيا: ثبت بأهم المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لأبي السعود نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان د.ت

أسرار العربية لأبي سعيد الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت

إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين نشرالخانجي– القاهرة، الأولى ١٩٩٢م

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د.زهير زاهد ط.عالم الكتب–بيروت ،الثالثة ١٩٨٨م

الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية د. محمود عبد السلام شرف الدين، دار مرجان للطباعة– القاهرة، الأولى ١٩٨٤م

الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تعليق د. محمود سليمان ياقوت، ط. دار المعرفة الجامعية– السويس، ٢٠٠٦م

إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري، ط.دار الكتب العلمية–بيروت، البابي الحلبي–القاهرة ١٩٧٠م

أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام ناصر الدين الشيرازي البيضاوي ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى د.ت

البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض ط.دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٩٩٣م

البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت

بناء الجملة العربية د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة، ٢٠٠٣م

البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م

التبيان في إعراب القرآن للعكبَري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. البابي الحلبي-القاهرة ، ١٩٧٦م

التبيان في تفسير القرآن للطوسي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت

التحرير والتنوير لابن عاشور ط.الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م

التذكرة في القراءات الثمان لابن غَلبون تحقيق: د. أيمن رشدي، ط. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الأولى ١٩٩١م

التفسير البسيط للواحدي، تحقيق: د. محمد الفوزان، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، ١٤٣٠هـ

التفصيل في إعراب آيات التنزيل، د.عبد اللطيف الخطيب وغيره، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع-الخطيب، الأولى ٢٠١٥م

التيسير في القراءات السبع للداني نشر دار الكتاب العربي، الثانية ١٩٨٤م

جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري تحقيق د.عبد الله التركي ط.دار هجر بالجيزة، الأولى ٢٠٠١م

جامع البيان في القراءات السبع للداني تحقيق: محمد صدوق الجزائري، نشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الأولى ٢٠٠٥م

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تحقيق د.عبدالله التركي ط. مؤسسة الرسالة-بيروت، الأولى ٢٠٠٦م

الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط. مؤسسة الرسالة-بيروت، دار الأمل- الأردن ، الأولى ١٩٨٤م

حاشية الشهاب المسماه عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ط. دار صادر-بيروت، د.ت

حاشية القونوي على تفسير البيضاوي ومعه حاشية ابن التمجيد ضبط: عبدالله محمود، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ٢٠٠١م

الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، ط. دار الشروق - القاهرة ، الثالثة ١٩٧٩م

حجة القراءات للإمام أبي زرعة بن زنجلة تحقيق:سعيد الأفغاني ط. مؤسسة الرسالة- بيروت، الخامسة١٩٩٧م

الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق: بدر الدين قهوجي وغيره، دار المأمون للتراث-دمشق، الأولى ١٩٨٤م

الخصائص لابن جني تحقيق: محمد علي النجار ط. الهيئة العامة لقصور الثقافة- القاهرة، ٢٠٠٦م

دراسات لأسلوب القرآن د.محمد عبد الخالق عضيمه، ط.دار الحديث-القاهرة، د.ت

الدر المصون للسمين الحلبي تحقيق د.أحمد الخرّاط ط. دار القلم- دمشق، د. ت

الدلالة اللغوية عند العرب د.عبد الكريم مجاهد ط. دار الضياء- عمّان، ١٩٨٥م

روح المعاني للألوسي ط.دار إحياء التراث العربي- بيروت، د.ت

السبعة لابن مجاهد تحقيق د.شوقي ضيف ط.دار المعارف-مصر، د.ت

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، الطبعة العشرون ١٩٨٠م

شرح التصريح على التوضيح للشيخ: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل السود، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الأولى ٢٠٠٠م

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. حسن محمد الحفظي، د. يحيى بشير مصري، ط. إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية، هجر للطباعة والنشر-القاهرة، الأولى ١٤١٤هـ- ١٤١٧هـ

شرح المفصل لابن يعيش ، ط إدارة الطباعة المنيرية، مصر د.ت

شرح الهداية للمهدوي تحقيق د. حازم حيدر، ط. مكتبة الرشد- الرياض، ١٤١٥هـ.

الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى د. عبد السلام السيد حامد، دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة، ٢٠٠٢م

علم الدلالة اللغوية د.عبد الغفار حامد هلال، دون طبعة ودون تاريخ.

عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ -معجم لغوي لألفاظ القرآن الكريم للسمين الحلبي، تحقيق: محمد باسل السود، ط.دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ١٩٩٦م

غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري ضبط وتخريج: الشيخ زكريا عميرات، ط.دار الكتب العلمية-بيروت، الأولى ١٩٩٦م

فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، تحقيق د.عبدالرحمن عميره، دون طبعة، ودون تاريخ

الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتجَب الهمذاني تحقيق: محمد نظام الدين، ط.مكتبة دار الزمان- السعودية، الأولى ٢٠٠٦م

فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لمحمد بن الطيب الفاسي تحقيق: د. محمود يوسف فجّال، ط. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، الثانية ٢٠٠٢م

الكافي في القراءات السبع تحقيق أحمد محمود الشافعي نشر: دار الكتب العلمية، الأولى ٢٠٠٠م.

الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي المغربي، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع- مصر، الأولى ٢٠٠٧م

كان في القرآن الكريم -دراسة تركيبية دلالية، رسالة ماجستير للباحث: أحمد عبد الله الصايل، جامعة مؤتة بالأردن، ٢٠١٢م

الكتاب لسيبويه تحقيق: عبد السلام هارون، نشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الثالثة ١٩٨م

الكشاف للزمخشري تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض ط. مكتبة العبيكان- السعودية، الأولى ١٩٩٨م

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م

الكنز في القراءات العشر للواسطي تحقيق د. خالد المشهداني، نشر: مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الأولى ٢٠٠٤م

اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق: محمد عثمان، نشر: مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، الأولى ٢٠٠٩م

المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني تحقيق/سبيع حمزة حاكمي، ١٩٨٠م

مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي، ط.دار العلوم-بيروت، الأولى ٢٠٠٥م

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ط.دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ٢٠٠١م

مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق: حاتم الضامن، ط. دار البشائر بدمشق، الأولى٢٠٠٣م.

مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها د.عبد الله الخثران، هجر للطباعة والنشر-القاهرة، الأولى١٩٩٠م

معالم التنزيل للبغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وغيره، ط. دار طيبة بالرياض، ١٤٠٩هـ

معاني القراءات للأزهري، تحقيق: عيد مصطفى درويش، عوض القوزي، الأولى ١٩٩١م

معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي-القاهرة، الأولى ١٩٩٠م

معاني القرآن للفراء، ط. عالم الكتب-بيروت، الثالثة ١٩٨٣م

معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ط.عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٩٨٨م

معجم القراءات د. عبد اللطيف الخطيب، ط. دار سعد الدين بدمشق، الأولى ٢٠٠٢م

مفاتيح الغيب للرازي ط. دار الفكر بلبنان، الأولى ١٩٨١م.

المنصف شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط. إدارة إحياء التراث القديم بوزارة المعارف العمومية- القاهرة، الأولى ١٩٥٤م

منهج في التحليل النصي للقصيدة تنظير وتطبيق د. محمد حماسة عبد اللطيف، مجلة فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد الثاني ١٩٩٦

الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم تحقيق د.عمر الكبيسي، ط. الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الأولى ١٩٩٣م

النحو العربي د. إبراهيم إبراهيم بركات ط. دار النشر للجامعات، مصر، الأولى ٢٠٠٧

النشر في القراءات العشر لابن الجزري، نشر:دار الكتب العلمية- بيروت، الأولى ١٩٩٨م

نظرية الاحتمالات الإعرابية في النحو العربي إعراب القرآن الكريم أنموذجا تفسير البحر المحيط منطلقا، د. حسن الملخ، ط.دار الشروق - عمّان، الأولى ٢٠٠٦م

نظم الدرر للبقاعي ط. دار الكتاب الإسلامي- القاهرة، ١٩٨٤م

النواسخ (كان وأخواتها) بين النحو العربي والنحو الوظيفي-سورتا البقرة والنساء أنموذجا، رسالة ماجستير للباحثة: خديجة مرات، جامعة سطيف ٢ بالجزائر، كلية الآداب واللغات ٢٠١٤/٢٠١٥م

ثالثا: فهرس الموضوعات

الـــمـــوضـــوع
تقديم
مدخل إلى الدراسة
المبحث الأول: ما ترجّح فيه النصب
المبحث الثاني: ما استوى فيه الرفع والنصب
المبحث الثالث: ما ترجّح فيه الرفع
الخاتمة
فهرس بالمواضع التي تم تحليلها وفق ترتيب المصحف
ثبت المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات